A

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.8
10 October 1990

ARABIC

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد دي ماركو | (مالطة) |
| ثم : | السيد رزق (نائب الرئيس) | (البرازيل) |

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد غينشر (جمهورية المانيا الاتحادية)

السيد هيرد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

- خطاب السيد كافاكو سيلفا ، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية

- خطاب السيد كيبيش ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة:

السيد القاسم (الاردن)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64116/A ١٤٠٢ش(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الأعضاء بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، لا ينبغي الاعراب عن التهاني في قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الكلمة .

وفي هذا الصدد ، أذكر أيضا الأعضاء بأنه وفقا لمقرر آخر اتخذته الجمعية العامة في الجلسة ذاتها ، ينبغي للمتكلمين في المناقشة العامة أن يغادروا قاعة الجمعية العامة ، بعد إلقاء بياناتهم ، عن طريق الغرفة GA-200 الواقعة خلف المنصة قبل العودة إلى مقاعدهم .

السيد غينشر (جمهورية المانيا الاتحادية) (تكلم بالالمانية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود بادئ ذي بدء أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بتهاني الحارة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع . إنكم تقودون السياسة الخارجية لبلد نرتبط وإياه بعلاقات وثيقة وودية . فنحن ومالطة شركاء في تطوير الأمن والتعاون في أوروبا . وهذه الدورة للجمعية العامة في أيد أمينة بتوليكم رئاستها .

وأود أيضا أن أعرب عن شكري لسلفكم السفير جوزيف غاربا ، على الطريقة التي أدى بها مهام رئاسته .

ونتقدم بالشكر والتقدير بوجه خاص إلى الأمين العام ونؤكد له عزمنا على الاستمرار في تأييد مبادراته التي تتصف بالشجاعة وببعد النظر . السيد الأمين العام ، لقد شققتم طرقا جديدة يمكن فيها للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها في صيانة السلم بنجاح .

(السيد غينشر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

ومن دواعي سروري البالغ أن تصبح لختنشتاين ، وهي جار تربطنا به صداقة وثيقة ، أحدث عضو في أسرة الامم .

وأعرب عن الترحيب الحار في هذه الجمعية بممثل ناميبيا ، البلد الذي نرتبط به ارتباطا وثيقة بحكم تاريخنا وصداقتنا وجهودنا المشتركة في سبيل نيل استقلالها .

ونتقدم بتهانينا الحارة لشعب اليمن الصديق على تحقيق وحدته . ويحدونا الامل مخلصين في أن تتمكن الامة الكورية أيضا من التغلب على تقسيمها قريبا .

وأرحب بالبيان الهام الذي أدلى به زميلي الايطالي ، دي ميتشلس ، بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي ، والذي تكلم باسمنا أيضا .

طوال العام المنصرف تعرضت الحالة في أوروبا ، ومعها الحالة في المانيا ، إلى تغييرات جذرية . ولم يتضح قبل ذلك قط مدى الارتباط الوثيق بين مصير المانيا ومصير أوروبا كما هو الحال الآن . فوحدة المانيا خطوة صوب تحقيق وحدة أوروبا . وسيكون الثالث من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ يوم الوحدة الالمانية . وبالنسبة لنا نحن الالمان ، سيكون ذلك اليوم ، يوم غبطة وامتنان وتأمل . يوم تتحقق فيه رغبتنا التي تقنا إلى تحقيقها طويلا للاتحاد في سلم وحرية . وهذا مصدر سعادة بالغة بالنسبة لنا . وإذ يتابع العالم توحيد المانيا بحسن نية وتعاطف وود ، فاننا نعرب له عن امتناننا العميق .

في هذه المرحلة الهامة يمتلئ الالمان بإحساس من التاريخ والمسؤولية ؛ لا تجرفهم في ذلك حماسة وطنية فياضة . فلن ننسى المعاناة التي لا نهاية لها التي أنزلت بشعوب أوروبا والعالم باسم المانيا . إننا نحيي ذكرى جميع ضحايا الحرب والطغيان ، ونعيد إلى الاذهان بشكل خاص المعاناة التي يعجز عنها الوصف والتي حاقت بالشعب اليهودي . ونحن ندرك مسؤوليتنا ونقبلها . إنني أوجه إلى الجمعية العامة للامم المتحدة هذه الرسالة : نحن الالمان متحدون في التصميم على عدم السماح بحدوث أي شيء من هذا القبيل مرة أخرى .

ستحيا أمتنا مرة أخرى متحدة في دولة ديمقراطية واحدة . وستتأسس تلك الدولة ، دولتنا المشتركة ، على احترام حقوق الانسان الثابتة . ولن ينبعث من التراب الالماني إلا السلم . وستكون أفكارنا وأعمالنا محكومة دوما بالمبادئ المكرسة في دستورنا ، وحقوق الانسان وكرامة الانسان ، والديمقراطية وسيادة القانون ، والعدالة الاجتماعية واحترام الخليقة ، والسلم وعلاقات حسن الجوار .

وكشريك على قدم المساواة في أوروبا متحدة ، عقدنا العزم على خدمة السلم العالمي . ويحدد هذا الالتزام المجسد في ديباجة قانوننا الاساسي سياستنا . فهو يعرب عن رفض سياسة القوة ويعني سياسة ترتكز على المسؤولية .

ومنذ أن انضمت جمهورية المانيا الاتحادية إلى الامم المتحدة ، طالبت في هذا المحفل العالمي بتوحيد أمتنا التي لا يمكن تجزئتها . ومنذ عام ١٩٧٤ ، وأنا شخصيا أعلن في الجمعية العامة سنة تلو الاخرى ، عزمنا على العمل من أجل تحقيق حالة السلم في أوروبا التي تستعيد الامة الالمانية في ظلها وحدتها من خلال تقرير مصيرها بمحض ارادتها .

وفي كل مناسبة من هذه المناسبات ، لم يغرب عن بالي أيضا الالمان الذين يعيشون في المنطقة التي تعتبر مسقط رأسي شخصيا ، وهي الجمهورية الديمقراطية الالمانية . لقد كنت أعرف أنهم يتوقون إلى الوحدة الالمانية بنفس قدر ما نتوق اليها نحن في جمهورية المانيا الاتحادية ، لكن لم يكن باستطاعتهم الاعراب عن مشاعرهم ووجهات نظرهم هنا في هذه الجمعية العامة للامم المتحدة . ومع ذلك ، فقد أظهروا الآن التزامهم بالحرية والوحدة . والآن نشعر وإياهم بالاغتباط بوحدة المانيا . نحن نعرف أن وحدتنا ستحقق الوحدة في أوروبا أيضا . لذلك نتوجه اليوم بالتحية إلى أمم العالم ، متحدين قلبا وإرادة .

تملأني هذه المناسبة بالامتنان العميق . امتنان أتقدم به أيضا إلى زملائي جيمس بيكر ، ورولند دوماس ، ودوغلاس هيرد ، وادوارد شفردنادزي الذين فعلوا الكثير خاصة في الاشهر الاخيرة ، لمساعدتنا في تحقيق هذا الهدف .

(السيد غينشر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

لو ألقينا نظرة إلى الوراء على دورة العام الماضي للجمعية العامة ، لتذكرنا المشاكل التي كان يتعين علينا حلها . في ذلك الوقت ، كنا منهمكين في مفاوضات مضنية لفتح أبواب الحرية أمام آلاف الالمان المعتصمين في سفارتنا في براغ .

إنني أعرب عن شكري أيضا لشعب هنغاريا الشجاع ، الذي كان أول شعب يرفع الستار الحديدي .

لقد أدركنا نحن الالمان منذ البداية أن السلم وإنهاء انقسام أوروبا يمكن أن يؤديا وحدهما إلى توحيد بلدي . وقد اغتنمنا الفرص المتاحة للتعاون . ونبذنا استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ووفينا بهذا العهد . اعتمدنا على قوة السلم المستوحاة من حقوق الانسان ومن حرياته الاساسية . وأنشأنا نظاما سياسيا يرتكز على الحرية في جمهورية المانيا الاتحادية .

وبمساندة أصدقائنا وشركائنا ، استعدنا ثقة أمم العالم ، وبالتالي أرسينا أساسا من أسس الوحدة الالمانية . ومعالم طريقنا تتمثل في عضوية الجمهورية الاتحادية في مجلس أوروبا وفي التحالف الغربي وفي المجموعة الاوروبية . وباتخاذنا هذه الخطوات عدنا إلى أسرة الدول الديمقراطية .

وبمعاهدتي موسكو ووارسو ومعاهدة تشيكوسلوفاكيا ، أرسيت أسس علاقة جديدة مع جيراننا الشرقيين . ورسمت المعاهدة الاساسية مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية أسلوب الحياة بين الدولتين الالمانيتين ريثما يزول انقسام الامة الالمانية .

وسياسة المعاهدة الالمانية تلك فتحت الطريق أيضا أمام وثيقة هلسنكي الختامية . ثم جاء زخم عملية لجنة الامن والتعاون في أوروبا والاصلاحات الجذرية في الاتحاد السوفياتي بقيادة ميخائيل غورباتشوف ليسر في النهاية إنهاء انقسام أوروبا وبالتالي انقسام المانيا .

وشعوب أوروبا الوسطى والشرقية اختارت السير على طريق الثورة السلمية المؤدي إلى الحرية والديمقراطية . لقد كان قرار كل شعب منها قرارا لصالح أوروبا . والالمان الذين يتحدون معنا الآن برهنوا للعالم بأسره ، من خلال ثورتهم السلمية ، على إيمانهم بالحرية والوحدة والديمقراطية ، وبالتالي إيمانهم بأوروبا .

إننا نشكر أصدقاءنا وحلفاءنا في الغرب . فقد وقفوا إلى جانبنا في السراء والضراء . وأود أن أقول للشعب الامريكي على وجه الخصوص إننا لن ننسى أبدا الجسر الجوي إلى برلين .

وعشية توحيد المانيا نتقدم بالشكر إلى الرئيس بوش والرئيس ميتران ورئيسة الوزراء ثاتشر على تأييدهم وعلى نظرتهم الثاقبة المتسمة بالمسؤولية وعلى تفهمهم لتوق أمتنا للوحدة .

ونشكر أصدقاءنا في المجموعة الاوروبية برئاسة السيد جاك ديلور ، رئيس المجموعة ، ونشكر أصدقاءنا في جميع أنحاء العالم .

إننا نشعر بالامتنان للرئيس غورباتشوف . فقد فتحت سياسته الشجاعة الطريق أمام أوروبا إلى مستقبل جديد وأعطت المانيا الفرصة لاستعادة وحدتها بحرية . وهذا يعني الكثير .أيضا بالنسبة لمستقبل العلاقات الالمانية السوفياتية .

نحن الالمان لا نريد شيئا سوى العيش بحرية وديمقراطية ووحدة وسلام مع جميع جيراننا . وفي المعاهدة الخاصة بالتسوية النهائية للمسألة الالمانية ، التي وقعناها في موسكو في ١٢ أيلول/سبتمبر ، مع فرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، أكدنا نحن الالمان ثانية على مسؤولية المانيا المتحدة إزاء السلم .

(السيد غينشر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

إننا نستهدف من وراء سياستنا أن نكون مثلا يحتذى . ونعيد التأكيد على رفضنا تصنيع وامتلاك الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والسيطرة عليها . ونجدد التزامنا بالحقوق والواجبات الناجمة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقرارنا بتخفيض عدد أفراد القوات المسلحة لالمانيا المتحدة إلى ٣٧٠ ٠٠٠ شخص إسهام الماني هام في عملية نزع السلاح المكثف في أوروبا .

ليس لالمانيا المتحدة مطالب اقليمية ضد أية دولة أخرى ، ولن نثير أية مطالب في المستقبل . إن حرمة الحدود الاقليمية تمثل حجر الزاوية في النظام السلمي الأوروبي . وستتقيد المانيا المتحدة بالحدود القائمة بين المانيا وبولندا في معاهدة ملزمة بموجب القانون الدولي . وعلاقتنا مع بولندا دليل واضح على توجهاتنا الأوروبية . لذلك ، فإننا نعتزم إبرام معاهدة اضافية شاملة تكون أساسا لميثاق جديد لعلاقات حسن الجوار بين الالمان والبولنديين . وألمانيا تدرك وتتقبل مسؤوليتها في المساعدة في بناء مستقبل أفضل لأوروبا . إننا لا نريد أوروبا المانية وإنما المانيا أوروبية .

إننا ننتمي إلى المجموعة الأوروبية . وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ستكتمل السوق الداخلية للمجموعة الأوروبية . وستكون سوقا مفتوحة تعطي الاقتصاد العالمي نبضات جديدة .

إننا نريد للمجموعة الأوروبية أن تكون وحدة اقتصادية ونقدية ووحدة سياسية . وإذ تتنامى هوية المجموعة الأوروبية على طريق الاتحاد الأوروبي ، فإننا لا نريد للأطلسي أن يزداد اتساعا . وإعلان عبر الأطلسي من جانب المجموعة الأوروبية وديمقراطيات أمريكا الشمالية سيضيف نوعية جديدة إلى مجتمعنا على أساس القيم المشتركة والمصير المشترك .

وتحقيق الاتحاد الأوروبي بسرعة يزيد من تعزيز وحدة أوروبا ككل . وبسير المجموعة الأوروبية على طريق الاتحاد الأوروبي تزداد جاذبية المجموعة لأوروبا بأسرها . ونواة هذه الصلة الفريدة بين الديمقراطيات الأوروبية هي الصداقة الفرنسية

(السيد غينشر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

الالمانية الحميمة . ونحن نتعهد بأن تكون هذه الصداقة أحد الاسس الدائمة في السياسة الخارجية الالمانية كلها . وفي ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، سينضم جميع الالمان إلى المجموعة الاوروبية وإلى الصداقة الفرنسية الالمانية . وألمانيا الحرة الديمقراطية ذات السيادة ستلتزم بالوحدة والاستقرار والتقدم في أوروبا بأسرها .

سيكون لألمانيا المتحدة وزن أكبر . ولن نسعى من وراء هذا الوزن إلى تحقيق مزيد من القوة ، ولكننا سنضع المسؤولية الاكبر المترتبة على هذا الوزن الاضافي نصب أعيننا . يتعين علينا أن نتقبل مسؤوليتنا في أوروبا وفي سائر أنحاء العالم . وسنضع ثقلنا على موازين أوروبا على نحو تستفيد منه جميع دول قارتنا ، وبالتالي تستفيد منه البشرية بأسرها . بهذه الطريقة سنساعد أوروبا على تحمل مسؤوليتها في تشكيل النظام العالمي الجديد الآخذ في التطور . وسيكون سلوكنا مؤيدا لجميع الذين أيدوا عملية توحيد المانيا بثقة .

ثمة مفهوم جديد للتعايش بين الدول آخذ في الظهور . إنه يقوم على فهم التحديات العالمية والتكافل العالمي . ويأخذ في حسابه مسؤولية العالم إزاء الاجيال المقبلة . إنه مفهوم الحقوق المتساوية بين الدول كبيرها وصغيرها ، ومفهوم الحد من السلطة القومية من خلال نقل الحقوق السيادية إلى مؤسسات المجتمع ، ومفهوم ترابط المصالح الاقتصادية ، والتضامن والتكافل الاقليميين . وهذا المفهوم ، لا سياسة الامس القائمة على تطلعات الهيمنة والتوازن ، هو السبيل إلى الاستقرار والازدهار في أوروبا وفي عالم الغد .

نحن الالمان نقدم سيادتنا المستردة إسهاما لهذا المفهوم . وهذا يعني بالنسبة إلى أوروبا أن لا تحل محل أسباب التوترات العقائدية أسباب جديدة ناجمة عن إختلاف مستويات المعيشة . والآن ، وقد إنهار الجدار ورفع الستار الحديدي ، فإننا لا نريد أن تحل محلها انقسامات جديدة ناجمة عن الفقر أو الظلم الاجتماعي أو التفاوت في الثروة الطبيعية .

(السيد غينشر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

يجب أن تلتزم القارة كلها بالديمقراطية البرلمانية ، واحترام حقوق الانسان ، ومبادئ اقتصاد السوق ، والعدالة الاجتماعية ، وحماية المصادر الطبيعية للحياة ، والتعايش بين الامم . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تظهر أوروبا الواحدة .

إن أكثر من ٤٠ سنة من الانقسام تركت جراحا في المانيا وأوروبا ، والتئام هذه الجراح يتطلب جهودا سياسية واقتصادية كبيرة .

إننا نعتبر إسهامنا في إعادة تعمير أوروبا استثمارا في مستقبل أمتنا وفي مستقبل أوروبا أيضا . وفي هذا نرى واجبنا الاوروبي باعتبارنا شعبا المانيا ، ولن ينسينا توحيد المانيا الهدف المتمثل في توحيد أوروبا بأكملها .

إن هدفنا هو أوروبا التي ترتكز على التضامن والمشاركة والتي تحقق توقعات جميع الشعوب الاوروبية ، يجب أن يسود التضامن والمشاركة وليس المنافسة والهيمنة .

إن وضع إطار سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي سليم لعملية التحول في أوروبا الوسطى والشرقية هو الهدف الاساسي لسياسة أوروبية تستهدف تحقيق الاستقرار ، وتتناقص فيها أهمية العناصر العسكرية على نحو متزايد .

إن وزننا الاقتصادي والسياسي ، وموقعنا في وسط أوروبا يفرضان علينا نحن الالمان ، مسؤولية خاصة في هذا الصدد ، ونحن قادرون على مواجهة هذه المسؤولية .

وفي هذا الصدد ، لم يغب عن بالنا قط أن الاتحاد السوفياتي ينتمي إلى أوروبا ، وبغير الاتحاد السوفياتي لا يمكن أن توجد أوروبا موحدة .

ويستهدف البلدان ، بالمعاهدة الالمانية السوفياتية لعلاقات حسن الجوار والمشاركة والتعاون ، التي تم التوقيع عليها بالاحرف الاولى في موسكو مؤخرا ، تشكيل مستقبلهما معا . ونود أن نتمكن من تحقيق الثقة فيما بيننا في جميع الجوانب . وتضع هذه المعاهدة الاساس لذلك .

وقد بدأ أعضاء آخرون في المجموعة الاوروبية مفاوضات بشأن وضع اتفاقات تعاون مع الاتحاد السوفياتي ، وعن طريق هذا التعاون الوثيق مع أعضاء المجموعة الاوروبية يربط الاتحاد السوفياتي مستقبله بمستقبل أوروبا .

وسيتعين على المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية أن تاخذ هذا التطور الجديد بعين الاعتبار . فالتفكير الجديد مطلوب في جميع أنحاء العالم .

ونسعى أيضا إلى التعاون الوثيق مع كل جيراننا في أوروبا الوسطى وجنوب شرقي أوروبا ، الذين تربطنا بهم تقاليد ومصالح مشتركة كثيرة .

إن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ونشوء علاقة جديدة بين الدول الاعضاء في الحلفين الاساسيين يفتحان الطريق أمام نظام جديد للتعاون في أوروبا في مجال الامن أيضا . وسيكون حلف شمال الاطلسي الدفاعي المتغير ، والمجموعة الاوروبية التي تنتمي اليها المانيا المتحدة أيضا ، بالاضافة إلى مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أعمدة هذا النظام الجديد . إنها ستكون أعمدة لتطور جديد يكمل الامن العسكري بأساس أكثر عمقا وصلابة من التعاون الذي يستهدف صيانة السلم . ولم يعد أعضاء أي من الحلفين يعتبرون أعضاء الحلف الآخر أعداء لهم أو مصدرا للتهديد .

منذ ١٥ عاما تعهد الموقعون الـ ٣٥ على وثيقة هلسنكي الختامية بتحقيق الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان . وقد أكدت التطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت ، ذلك القرار الجريء الذي صدر في عام ١٩٧٥ . إن مؤتمر القمة الذي سيعقد في باريس بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر سيرفع عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا إلى مستوى جديد وسينشىء أول المؤسسات المشتركة في أوروبا الجديدة الواحدة .

إن عقد الاجتماعات العادية لرؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية ، وإقامة مركز لمنع النزاعات وتأسيس أمانة له ، ستوفر أول أساس متين لنظام سلمي دائم يقوم على التعاون في جميع أنحاء أوروبا .

وينفتح أمام أوروبا الآن أفق جديد رائع ، وتدرك ألمانيا الموحدة ، باعتبارها بلدا يقع في وسط أوروبا ، مسؤولياتها المتعلقة بعموم أوروبا . وستفعل كل ما في وسعها حتى يتحول هذا الافق إلى حقيقة بالنسبة لجميع الاوروبيين .

إن مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يتطور خطوة خطوة ، بمشاركتنا النشطة في نظام للتعاون والامن والاستقرار في أوروبا . وتشارك الديمقراطيات في أمريكا

الشمالية في هذه العملية كشركاء طبيعيين وهامين . كذلك فإن اجتماع وزراء خارجية الدول الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، هنا على الارض الامريكية في الاسبوع القادم ، يكتسي أهمية رمزية .

ولا يزال نزع السلاح وإقامة نظام للامن يقوم على أساس التعاون مفتاح البيت الاوروبي المشترك . وينبغي أن تواكب مفاوضات نزع السلاح التطورات السياسية الدينامية . وينبغي متابعة مفاوضات نزع السلاح التقليدي التي أوشكت على الانتهاء في فيينا ، بمفاوضات تجري في أسرع وقت ممكن بغية القضاء على القذائف النووية القصيرة المدى . ومن الضروري اتخاذ خطوات أخرى لتخفيض القوات . وإننا نحث على أن يتم الانتهاء في أسرع وقت من ابرام اتفاقية طال انتظارها للحظر العالمي للاسلحة الكيميائية . ويجب أن تتم إزالة هذا السلاح التدميري الهمجي من جميع أنحاء العالم . إن الدولتين العظميين تفيان بتعهداتهما للبشرية بتخفيض أسلحتهما النووية . وينبغي ضمان الاحترام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار ، وضمان أن يكون سريان مفعولها على نطاق عالمي أيضا ، لصالح بقاء البشرية . والجهود الدولية المنسقة مطلوبة لمنع انتشار منظومات نقل الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية .

بيد أن تدابير نزع السلاح لا تؤدي على نحو تلقائي إلى إزالة مصانع السلاح ويجب ألا تقبل المنافع الاقتصادية مبررا لصناعة الاسلحة التي تهدد السلم في أجزاء أخرى من العالم . يجب ألا يظل العالم الثالث سوقا للاسلحة التي تقر اتفاقات نزع السلاح في أوروبا بأنها زائدة عن الحاجة . وبالتالي فإن اتفاقات نزع السلاح في المستقبل ينبغي أن تلزم الاطراف المتعاقدة على استخدام القدرات الزائدة في الاغراض السلمية .

لقد دعونا منذ سنوات إلى تحقيق المزيد من الوضوح والشفافية فيما يتعلق بتصدير الاسلحة ، وتكتسب هذه المسألة الآن المزيد من الالحاح وتحظى بالتاييد . وإنني أرحب بمبادرة وزير الخارجية شفاردنادزي في هذا الصدد . وينبغي أن ينفذ فورا التسجيل الاجباري لصادرات الاسلحة لدى الامم المتحدة وأن يعاقب بشدة على جميع الانتهاكات لهذا الشرط .

(السيد غينشر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

إن تحويل مصانع الاسلحة إلى انتاج السلع المدنية مهمة عالمية لتحقيق السلم . ونحن مستعدون للتعاون مع أية أمة في هذا الميدان الجديد والهام للامن الدولي .

إننا نشهد بوادر عصر جديد ليس فقط فيما يحدث في أوروبا ولكن أيضا في الجهود التي تبذل لحسم الصراعات الاقليمية في جميع أنحاء العالم ، من أمريكا الوسطى إلى أفغانستان ومن كمبوديا إلى كوريا .

وفي الشرق الاوسط ، ينبغي التوفيق بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وأمن اسرائيل وحقها في الوجود . أما في جمهورية جنوب افريقيا فالهدف هو القضاء على الفصل العنصري اللاإنساني . وأملنا أن نرى الحوار الدائر بين ممثلي الاغلبية السوداء والاقلية البيضاء بغية ازالة الفصل العنصري ازالة تامة ، وقد كلل سريعا بالنجاح .

إننا ندين عدوان العراق على الكويت ، وهي الدولة العربية الاسلامية المجاورة له والعضو في الامم المتحدة . فلا يسع مجتمع الامم أن يتهاون ازاء غزو أي بلد وضمه . ولقد انتهكت حقوق الانسان لاشخاص أبرياء من جميع الامم . وما من مبرر أو ذريعة لانتهاج هذا المسلك . وعلى ذلك فالعدوان يجب أن يعامل كعدوان ، والابتزاز كابتزاز ، وانتهاك حقوق الانسان يجب أن يعامل كانتهاك لحقوق الإنسان هذا إذا أريد عدم الاساءة إلى قدرة العالم على ادراك الصواب من الخطأ .

ومثلما هو الحال دائما ، فإن أفقر الناس هم الاشد معاناة من جراء هذا النوع من الصراع . ولقد أخذت أسعار النفط في الارتفاع . وأول من سيعاني آثار ذلك هو البلدان النامية التي تفتقر إلى مصادر الطاقة . وهكذا يجري هدم سنوات من العمل الشاق . ومن ثم لم يحدث من قبل في تاريخ الامم المتحدة أن اتخذت مثل هذا الموقف الموحد والحاسم ضد أي معتد . لم يحدث أبدا أن واجه المعتدي مجتمعا دوليا متكاتفا على نحو يتعذر معه تفرقة صفوفه .

إن الوقت ليس في صالح صدام حسين . وما من مخرج للعراق من عزلته التي فرضها على نفسه الا الطرق الثلاث التي حددها مجلس الامن ألا وهي : الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت ؛ استعادة ذلك البلد لسيادته كاملة ؛ اطلاق سراح جميع الرهائن فورا . ويعد رفض القيادة العراقية الاستجابة لهذه المطالب تحديا لمجتمع الامم بأسره . وإننا لنؤيد تأييدا مطلقا تنفيذ قرارات الامم المتحدة هذه فلا يمكن ولا يجب أبدا مكافأة العدوان .

إن تصميم أعضاء الامم المتحدة وتضافر عملهم يمكن أن يشكلا البداية لدور جديد تضطلع به المنظمة العالمية في مجال صون السلم ويجب على الاعضاء كافة أن يدركوا مسؤوليتهم وينهضوا بها . فنحن نبغي السلم لامم تلك المنطقة ، ونريد وحدة العالم العربي التي فتتها الغزو العراقي .

تكمن فرص اقامة نظام عالمي جديد في التضامن والعمل المشترك . ولابد من اغتنام تلك الفرص ولقد تصرفت أسرة الامم تصرفا حكيما عندما قامت بعد تجربة الحربين العالميتين المروعة باسناد مسؤولية صون السلم العالمي إلى الامم المتحدة .

والآن تلوح فرصة طيبة - لم تسنح أبدا في الماضي - لتحقيق الاهداف النبيلة الواردة في ميثاق الامم المتحدة بصورة شاملة ، فالحواجز الايديولوجية في سبيلها إلى الانهيار . وتسوية النزاعات بالوسائل العسكرية يشتد تحريمها يوما بعد يوم ، كما أن سيادة القانون بدأت تكتسب أهمية متزايدة .

ومن ثم ينصبّ الانتباه على المنظمة التي تتمثل مهمتها في تسوية الخلافات فيما بين الامم بالوسائل السلمية . هذه هي اللحظة التاريخية في عمر الامم المتحدة . وعلى ذلك يجب أن نستنفد ، على الوجه الاكمل ، ما يكمن في الميثاق من قدرة على صيانة السلم وينبغي لمجتمع الامم أن يقف بكل ثقله خلف الامين العام فيما يبذله من جهد لصون السلم العالمي .

يذكر أن انهاء الصراع بين الشرق والغرب سيترتب عليه الافراج عن طاقات مادية وروحية وسياسية هائلة يمكن بها قهر ما نواجهه من تحديات عالمية تتمثل في : القضاء على المجاعة والفقر والبطالة في العالم الثالث ؛ والتغلب على مشكلة الديون ، وحماية مصادر الحياة الطبيعية .

تستطيع الامم المتحدة الآن ، وبعد طول انتظار ، أن تضطلع بدورها في صوغ عالم متكامل ، ما لم يحكمه ادراك للمسؤلية المتبادلة لا سياسات القوى . ونعرف جميعا أن التحديات التي تواجهها البشرية قاطبة لا تعفي أي بلد من المسؤولية . فالعالم الواحد الذي وجدنا فيه يقتضي من الشرق والغرب ، الشمال والجنوب ، بذل جهود

(السيد غينشر ، جمهورية ألمانيا الاتحادية)

مشتركة ، وإقامة نظم جديدة للتعاون ، وكفالة السلم على الصعيدين العالمي والاقليمي .وما من دولة منفردة ، أيا كان حجمها وقوتها ، إلا ووجدت نفسه عاجزة في مجالات متزايدة عن التصدي لتلك التحديات وحدها . إذ أن العالم الواحد يستدعي العمل المشترك على الصعيدين العالمي والاقليمي وذلك بسبب طابعه غير المنيع الذي بدأ يتخذ أبعادا تنذر بالخطر ، وأيضا لكثرة فرص تنميته التي لم تستغل . إن التكافل والتعاون هما العاملان الحاكمان في العصر الجديد الذي نشرف على دخوله . ومن ثم لابد من إرساء معيار أخلاقي جديد للعالم الواحد . معيار يجب أن يكون قوامه المسؤولية المشتركة عن العالم بأسره ، عن البيئة المشتركة وعن رخائنا جميعا .

ومن ثم ينبغي أن يبزغ مجتمع جديد يقوم على المسؤولية المتبادلة ليرسي الاساس لنظام عالمي جديد - نظام عالم يحتضن مختلف الامم وثقافاتها وتقاليدها وعقائدها الدينية ؛ نظام يحتفظ فيه الجميع بهويتهم في ظل الاحترام المتبادل ويستطيعون فيه العيش معا تظللهم روح التصالح . والنظام العالمي القائم على السلم والتعاون وعلى الحرية وحقوق الإنسان يتطلب في المقام الاول ، إقرار العدل الاجتماعي . إذ لن يوجد سلم حقيقي الا حيثما تحترم حقوق الإنسان .

إن عهدي الامم المتحدة لحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية يجب النظر اليهما معا . ولا محل لاعتبارهما مجرد فرضيات جوفاء ؛ فتطبيقهما العملي على الجميع أمر تقتضيه الحاجة .

كما أن توفير معيشة انسانية كريمة يفترض مسبقا عدم الحاق الضرر بالبيئة . ويفترض حفظ المصادر الطبيعية لحياة الانسان . إن صون السلم العالمي لا يتطلب انهاء حرب الانسان ضد الانسان فحسب بل وأيضا وضع حد للاستغلال الاقتصادي . ويقتضي ، أيضا ، انهاء حرب الانسان ضد الطبيعة . ينبغي أن يصدر عن الامم المتحدة عهد ثالث لحقوق الإنسان من أجل حماية المصادر الطبيعية للحياة .

(السيد غينشر ، جمهورية ألمانيا الاتحادية)

تتمثل مهمة الامم المتحدة ، في هذا العقد ، في زيادة تطوير النظام القانوني الدولي بغية كفالة بقاء البشرية . إذ أصبح الامر يستلزم ، بشكل غير مسبوق . التمعن فيما يمكن أن تخلفه القرارات التي نتخذها اليوم في مجالات السياسة والامن والاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة من آثار على الرخاء . ولم يحدث أبدا من قبل أن انيطت بجيل مسؤولية عن المستقبل بهذا الحجم . ولكن لم يتسع المجال أبدا من قبل لهذا القدر من الفرص المتاحة للفكر والعمل الجديدين . ونحن الالمان ، نعتزم تكريس مواهبنا ، وخبرتنا ومواردنا الاقتصادية للهدف المشترك الرامي إلى انجاز هذه المهمة الجسيمة .

إن إعادة تنظيم الصناعة في الولايات الاتحادية الجديدة التي أوشكت أن تصبح جزءا من بلدنا ، والمساعدة التي نقدمها للاصلاحات الجارية في وسط أوروبا وشرقها أمران يضعان في طريقنا مشاكل ضخمة . مع ذلك فإننا سنبذل جهودا أكبر للوفاء بمسؤليتنا تجاه بلدان العالم الثالث . واسهامنا في تنميتها عن طريق نقل المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال ، سيزيد ولن يقل .

(السيد غينشر ، جمهورية ألمانيا الاتحادية)

ولا يعني التضامن مع أوروبا الوسطى والشرقية اننا ندير ظهرنا للعالم الثالث . إن مجموعة البلدان القادرة والراغبة في استعمال مواردها المادية لإقامة عالم أفضل ستزداد على الاجمال .

فلن تفتح الاصلاحات الاقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية ، بما فيها الاتحاد السوفياتي ، فرصا جديدة أمام البلدان المعنية فحسب ، وانما ستحصل بلدان العالم الثالث أيضا على منافع من الاسواق الاوسع ، ومن تقسيم العمل الدولي الاكثف ومن الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد الطبيعية الشحيحة . وبهذه الطريقة تأتي الوحدة الالمانية والوحدة الاوروبية بأرباح السلم لجميع مناطق العالم .

ولن يكون التفكير الجديد والعمل الجديد ممكنا إلا إذا أدرك الجميع أخطاءهم . وساعتها فقط سيتمكن الشمال والجنوب من التوصل إلى حلول لمشاكل المستقبل . وبهذا وحده نستطيع الوفاء بمسؤولياتنا الخاصة في السعي لايجاد حضارة عالمية قادرة على البقاء .

إن إقامة حضارة عالمية تتكيف وفقا لظروف السوق والبيئة ، حضارة تعددية وجماعية في نفس الوقت وقادرة على مواجهة مشاكل الغد ، هو التحدي الحقيقي في نهاية هذا القرن . ويجب ألا تصبح الحرية الاقتصادية مدمرة للذات . فقد جعل التقدم التكنولوجي في امكاننا أن نقدم للعالم وجها أكثر انسانية . ولكن إذا فشلنا فسندمر مصادر الحياة لا لانفسنا فحسب وإنما للاجيال المقبلة أيضا . وينبغي أن تحتل ، استراتيجية ضمان البقاء للبشرية في أذهاننا وفي أعمالنا المكان الذي تحتله حتى الآن استراتيجية الحفاظ على المصالح الوطنية ، التي طالما طُبقت بالاعتماد على سياسة القوة ، وعلى وزن سياسة التسلح التي نتبعها .

هذا هو في المقام الاول التحول العالمي في الفكر والعمل الذي ينبغي أن نحققه جميعا كدول وكأفراد . وينبغي أن نشرع سويا في ايجاد حلول تفتح أمام سكان العالم الذين سيزيد عددهم عن ٦ بلايين نسمة في نهاية هذه الالفية آفاقا مشتركة ملموسة للعيش في ظروف انسانية كريمة . وهناك عدد من المؤتمرات الهامة في انتظارنا ، وينبغي أن تستخدم من أجل هذا الغرض .

ويبين التقرير الذي قدمته لجنة الجنوب التي ترأسها جوليوس نيريري أن ثمة لغة جديدة قد خرجت إلى حيز الوجود ، لغة يعترف فيها المرء باخطائه هو كذلك . ويوضح هذا التقرير أن العالم الثالث يفي بمسؤولياته في هذا العالم الواحد ومن أجله . وينبغي أن تستجيب البلدان الصناعية لهذه الاشارة . إن التفكير الجديد والعمل الجديد مطلوب على كل من الجانبين . وإن الفرص المتاحة لبداية جديدة في الحوار بين الشمال والجنوب على أساس من الإنصاف والمشاركة واستعداد كل طرف لان يتعلم من الآخر لم تكن على الإطلاق أفضل مما هي عليه الآن .

وقد حرر إنهاء المواجهة بين الشرق والغرب ذلك الحوار من الاثقال العقائدية . وهذا يجعل من الأيسر التركيز على مشاكل التنمية الحقيقية . والحوار المفتوح بين الشمال والجنوب هو المهمة السياسية الكبرى لعصرنا . وعلينا أن نواجه هذه المهمة وأن نفعل ذلك الآن .

وما زالت مديونية البلدان النامية - بما لها من آثار تسبب الشلل للنمو الاقتصادي والتنمية - في ازدياد . ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ستزداد بنسبة ٧ في المائة لتصل إلى أكثر من ١,٣ ترليون دولار بنهاية ١٩٩١ . وبالرغم من التقدم في تنفيذ استراتيجية تمديد الديون لم يتم احراز نجاح كبير ، بل على العكس ، فإن الآفاق أمام البلدان المدينة تتدهور بجلاء ، في ضوء ارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة . وينبغي على المنظمات المالية الدولية أن تفعل المزيد للوفاء بمسؤولياتها تجاه التنمية في العالم الثالث .

ويجب أن تنتهي جولة أوروغواي بالنجاح ، وخاصة لصالح البلدان النامية . وينبغي أن ينعكس اندماج هذه البلدان المتزايد في الاقتصاد العالمي ، في تشكيل الأوضاع الاقتصادية العامة . والبشر هم أعظم الموارد الانمائية في البلدان النامية ذاتها . وينبغي اعطاء هؤلاء البشر أملا في المستقبل لهم ولابنائهم . وستوفر القمة العالمية من أجل الطفل التي ستعقد في نهاية الأسبوع المقبل قوة دفع هامة .

(السيد غينشر ، جمهورية ألمانيا الاتحادية)

والمشكلة الأساسية فيما يتعلق بالبيئة العالمية هي النمو السريع في عدد سكان العالم . إن تغيير الظروف العامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم الثالث بحيث لا تصبح العائلات الكبيرة العدد بحاجة إلى الانجاب كوسيلة لتعزيز دخل الأسرة أو كتأمين للشيخوخة ، لن يتسنى إلا عن طريق عملية تحقيق للمساواة في الأعباء على مستوى العالم ، تقرر بموجبها السياسات الاقتصادية الوطنية أولويات جديدة لمواجهة التباينات الحادة في مستويات المعيشة .

ولن يكون لمشروعات تنظيم الأسرة وحدها أي أثر دائم على معدلات المواليد . بل ينبغي أن تكملها تدابير تستهدف بالتدريج توفير التأمين الاقتصادي والاجتماعي الأساسي لمعالجة الخلل المجحف في الدخل وتحسين فرص التعليم في كثير من البلدان .

وليس هناك من يريد أن تستمر معدلات الاستهلاك المفرطة للسلع والطاقة في الزيادة في البلدان الصناعية ، أو أن يستمر ذلك الاتجاه من جانب ما يزيد عن ٦ بلايين نسمة في نهاية هذا العقد . فهذا معناه حدوث كارثة بيئية . وينبغي علينا جميعا في البلدان الصناعية أن نغير طريقة حياتنا . ويمكن للحكومات أن تساعد بتقديم حوافز للسوق ، وبتنظيم الأعباء الضريبية واعادة توزيعها . وينبغي أن تهتم الشركات باستخدام الموارد بروح الحرص على البيئة وينبغي أن توفر للشركات الحوافز لاعادة تدوير المواد ، وليس تبديد الطاقة وغيرها من الموارد .

وهناك مشكلة رئيسية أخرى وهي التغيير الحادث في مناخ العالم بسبب الاحتباس الحراري واستنزاف طبقة الأوزون . وما لم تحل هاتان المشكلتان ، فسوف تتفاقم كل مشاكل البيئة العديدة . وسوف يزداد تلوث الهواء وانقراض السلالات وتآكل التربة على نحو خطير مما يقلل من فرص الأجيال المقبلة في البقاء.

وترى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بوصفها دولة موقعة على إعلان لاهاي في ربيع ١٩٨٩ ، أن القرارات التي اتخذتها قمة باريس الاقتصادية التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٨٩ تصلح كأساس سياسي لاتفاقية دولية معنية بحماية مناخ كوكب الأرض . وينبغي توقيع هذه الاتفاقية كاتفاق اطاري في المؤتمر العالمي المعني بالبيئة والتنمية المقرر

(السيد غينشر ، جمهورية ألمانيا الاتحادية)

عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ . ومن الضروري اتخاذ تدابير داعمة تحت رعاية الامم المتحدة إذا ما أردنا إحداث تغييرات في سياسات الطاقة الحالية للتقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات .

ولسوف تستمر سياسة القدوة الطيبة فيما يتعلق بحماية البيئة بعد توحيد الدولتين الالمانيتين . والسياسة التي تستهدف صيانة البيئة هي أيضا سياسة تستهدف السلم العالمي . إن المسؤولية عن حماية التراث الطبيعي والثقافي للجنس البشري هي إحدى المسؤوليات التقليدية التي تقع على عاتق الامم المتحدة وهي تسعى للحفاظ على السلام العالمي . وقد أكد على ذلك تأكيدا واضحا الميثاق العالمي للطبيعة الذي اعتمدته الجمعية العامة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ .

وعلينا جميعا أن نختار ، فإما أن ندمر كوكب الأرض تدميرا أكيدا لا رجعة فيه خلال بضعة عقود ، أو أن نتخذ موقفا مسؤولا ونبدأ في استخدام الموارد الطبيعية والطاقة استخداما متعقلا على أساس المشاركة وعلى نحو يتسم بالحرص الحقيقي على البيئة .

(السيد غينشر ، جمهورية ألمانيا الاتحادية)

وهذا يعني أنه ينبغي أولا أن نقيم الحالة آخذين في الحسبان العواقب المترتبة على اضطرابات البيئة التي تتراوح من تبديد الطاقة إلى الاستغلال الحالي لغابات الأمطار الاستوائية المدمر للمناخ . وهاتان مشكلتان ليس إلا من المشاكل الايكولوجية العالمية العديدة . لكن هذا يعني - في المقام الأول - أن نعترف بأخطائنا وبعدم اهتمامنا ولا مبالاتنا وتعامينا المتعمد عن الكوارث الوشيكة . فلنكن جادين فيما يتعلق بمبدأ المسؤولية .

إننا ندرك أن التحديات التي تواجهنا تحديات عالمية تؤثر على بقاء كل منا . إن صيانة السلم والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ونزع السلاح وحماية المصادر الطبيعية للحياة هي التحديات العالمية التي أشير اليها ومواجهتها مهمة تحتاج إلى كل طاقاتنا وأفكارنا وجهودنا .

إن تقسيم بلدي وتقسيم أوروبا والمجابهة بين الشرق والغرب كانت تشكل عبئا ثقيلا علينا جميعا . وقد اضطرتنا جميعا المجابهة العقائدية ، وسياسات القوة ، والسعي حثيثا من أجل التفوق على الآخرين ، إلى التسابق في التسلح . كما عملت على تقسيم أوروبا والعالم . وهذا كله استنفذ قدرا كبيرا من الطاقة وجار الآن تحرير هذه الطاقة ويمكننا أن نستخدمها سويا في الوفاء بمسؤليتنا العالمية ، في الاضطلاع بمهمة صيانة للسلم على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية ، أي لسلم عالم واحد .

إن ألمانيا ، عشية توحيدها ، تعلن أمام أسرة الأمم إننا سنفي بمسؤوليتنا في أوروبا وفي العالم ، وسنفي بمسؤوليتنا عن أوروبا وعن العالم .

وفي ليلة ٢-٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، عندما نتحد نحن الالمان سيكون شعورنا مزيجا من الامتنان والابتهاج والفكر والمسؤولية . وهذا سيوحدنا مع آمال ورغبات وأهداف أمم أوروبا والعالم ؛ وستقدم المانيا الموحدة اسهامها في السلم والحرية في أوروبا وفي أرجاء العالم بأسره .

السيد هيرد (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئتكم - سيدي - احر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وأن أشيد بسلفكم السفير جوزيف غاربا . لقد اعتدنا بالفعل على الطريقة الهادئة المسؤولة التي تديرون بها مناقشاتنا . كما نود أيضا أن نشيد إشادة حارة بالامين العام . لقد أفدنا كثيرا من حكمته ونشاطه خلال العام الماضي ، وكما يعلم ، فإننا سنعول عليهما بحماس أشد وأشد في الفترة القادمة .

يا له من اختلاف بين الجمعية العامة اليوم وتلك التي عقدت منذ عام مضى . فقد شهدنا في الاثنى عشر شهرا الماضية زوال نظام قديم غير مأسوف عليه . لقد كانت نهاية عام ١٩٨٩ فترة مليئة بالتطورات المثيرة للغاية إذ أسعدنا الحظ أن نشهد حدوث ثورة سلمية . وأحسب أن المفاجآت ليست - عادة - من الأمور المستحبة في الشؤون العالمية ، لكن مفاجآت العام الماضي كانت كلها تقريبا مفاجآت سعيدة . فمنذ أقل من عام قال الرئيس غورباتشوف لحكومة الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن التاريخ لن يسامح من يتأخرون كثيرا وبعد شهر واحد كان سور برلين قد هدم .

والآن وعلى وجه التحديد في ٣ تشرين الاول/اكتوبر سيتحد الشعب الالماني مرة ثانية في سلم وديمقراطية . وقد استمعنا توا إلى تحليل بليغ والتزام بيّن من وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية السيد هانز ديتريش غينشر حول هذا الموضوع . وأود فقط أن أضيف نيابة عن المملكة المتحدة إننا في هذا اليوم - ٣ تشرين الاول/اكتوبر - سنشارك الشعب الالماني سعادته مشاركة قلبية . وهذا اليوم سيكون يوما عظيما ، بطبيعة الحال ، بالنسبة للالمان ، وهو يوم عظيم ترحب به أوروبا وبقية العالم . وبصفتنا أحد الحلفاء الاربعة وقت الحرب فإننا نفخر بالدور الذي اضطلعنا به للمساعدة في تلك العملية كان هناك الكثير مما يجب القيام به عندما تخيلنا لاول مرة في اتاوا في شباط/فبراير الماضي عملية محادثات الاثنين زائدا الاربعة ، لكننا عملنا بسرعة ونشاط وكشركاء وكان اتفاق الاثنين زائدا الاربعة الذي وقّع في موسكو هذا الشهر أول إنجاز رئيسي للنظام العالمي الجديد .

وفي الخريف الماضي أصبح وزير خارجية بولندا السيد سكوبيجفسكي - وهو موجود هنا اليوم - أول ممثل لحكومة ديمقراطية في أوروبا الشرقية يتكلم أمام الجمعية العامة وقد كان هذا تغييرا هائلا . ولم يكن أحد يتوقع انه في هذا الوقت القصير للغاية ستبدأ جميع البلدان الاخرى تقريبا في أوروبا الشرقية بالتشكيك في الشيوعية وتنتهي برفضها قبل انعقاد الدورة التالية أي الدورة الحالية للجمعية العامة .

إن التغيير لم يقتصر - بطبيعة الحال - على أوروبا . ففي جنوب افريقيا ، قام رئيس الدولة أولا ، وهو سياسي أبيض منتخب من جانب الاقلية البيضاء وحدها وقائد حزب كرس نفسه على نحو تقليدي للفصل العنصري ، باطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا من السجن ثم بعد ذلك جلسا سويا في مفاوضات ودية حاسمة . وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة هذين الرجلين على المضي قدما ، بل والاهم من ذلك مساعدة عملية السلم التي يسيران فيها الآن .

لكن علينا ألا نقف وقفة المأخوذ بهذه التغيرات السعيدة فعلينا الآن أن ننصرف إلى مهمة جعل هذه التغييرات جزءا من حياتنا اليومية وعاداتنا في التفكير وإحساسنا الغريزي بالواقع .

ولا يمكننا للآن أن نطمئن إلى الطبيعة الدائمة أو الآثار الكاملة للثورات الهادئة التي تحدث في مختلف أرجاء العالم فعلينا أن نتذكر أن رجل الدولة الصيني العظيم شو إين لاي عندما سئل عن رأيه في الثورة الفرنسية قال إنه "لم يحن بعد وقت اصدار الحكم عليها" . ولا أزعم إننا بحاجة إلى مائتي عام للتفكير في الأمر لكنني واثق من أننا يجب أن نكون متعقلين وأن نسير بحذر وأن نقرن بالحذر التصميم المتجدد .

بالتأكيد كان هناك حماس كبير وشعور عظيم بالانجاز وهذا أمر بديهي . لكن هذا لا يعني أن النظام الجديد مستقر في أمان أو قائم تماما أو مقبول من الجميع . ففي ليلة ٢ آب/أغسطس ، ذكّرنا الرئيس صدام حسين بالواقع .

إن صدام حسين بغزوه الكويت وضمه إياها قد سبب يقظة فورية لعالم ربما كان يحيق به خطر تصور أن ألفية سعيدة جديدة قد حلت قبل الموعد بعشر سنوات بالطبع ، ليس العدوان على الكويت هو أول أعمال العنف التي ليس لها ما يبررها والتي تعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لها . فبطبيعة الحال كانت هناك أعمال عدوان واجتياح عديدة منذ عام ١٩٤٥ . وعلينا أن نتذكر أن بعضها لم يصحح بعد تصحيحا كاملا أو حتى تصحيحا جزئيا . لكن الهجوم على الكويت كان فيه شيء من الوحشية الخالصة التي تجعله شيئا فريدا في نوعه .

كان واضحا ، وكان كاملا . كل مبدأ من مبادئ القانون الدولي انتُهك . ولم تُبذل سوى محاولة وحيدة واهية للغاية لتبرير ذلك العدوان . وحتى تلك المحاولة تم التخلي عنها فورا . وتعرض ميثاق الأمم المتحدة ، وشيقتنا جميعا ، للازدراء الكامل . لهذه الأسباب شكّل المجتمع الدولي ائتلافا فريدا من نوعه وغير عادي ضد المعتدي .

ويسيطر عدوان العراق على أفكارنا فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، إلا أنه لا ينبغي أن تغيب عن أنظارنا القضايا الأخرى المعلقة في المنطقة . ينبغي ألا تغيب عن أنظارنا قبل كل شيء الحاجة إلى التوصل أخيرا إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية . فليس في نيتنا أن ننسى تلك المسألة المعلقة . إلا أن أي حل لتلك المشكلة لا بد وأن يستند إلى احترام القانون الدولي واحترام الالتزامات التي تم التعهد بها . لهذا السبب وقبل أن يكون بالإمكان حل تلك المشكلة ، ينبغي لنا أن نعالج حالة العراق وعدوان العراق . وتعتمد فرص إيجاد نظام عالمي أكثر أمنا بشكل مباشر على نجاح الائتلاف الدولي الذي أشرت إليه في إنهاء احتلال الكويت . إننا نواجه اختبارا شاقا . ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في ذلك . إلا أنه لا يمكن تفادي ذلك الاختبار . إننا نواجه لحظة فاصلة . والطريقة التي نتصرف بها الآن ستحدد شكل العقد المقبل .

وهكذا يبدو لي أن بوسعنا أن نتحمس للتقدم الحقيقي الذي تم إحرازه في العالم ، بشرط أن نكون واقعيين حول المهام التي ما زال يتعين علينا إنجازها . وأود أن ألقي نظرة سريعة على نظام العلاقات الدولية الذي ينبغي أن نعمل في إطاره . وستظل الوحدة الأساسية في ذلك النظام ، والوحدة الأساسية في هذه القاعدة ، والوحدة الأساسية في منظمتنا هذه هي الدولة القومية - وقد ظهر نظام الدولة القومية بشكله الحديث في أوروبا في القرن التاسع عشر . وفي القرن العشرين ، تحولت الامبراطوريات الاستعمارية في أوروبا الشرقية أولا ثم في افريقيا وآسيا إلى دول قومية صغيرة . وهذا النظام لم تتوفر له مقومات الكمال . وليس هنا من يزعم غير ذلك . إلا أنه برهن على قابليته للبقاء ، واستكمل بالمجموعات الإقليمية . ويتمثل نجاح هذه المجموعات

في قيامها بتخفيف أسباب التوتر بين الدول القومية . فهي تقرّب بشكل اختياري بين جهود دولها الاعضاء في سبيل تحقيق غرض معين ، وأعتقد أن هذا الامر أيضا سيكتب له البقاء .

وبوصفي أوروبيا أود أن أكرس حديثي لمدة دقيقة أو دقيقتين للكلام عن المجموعات الرئيسية الثلاث من هذا النوع الموجودة في أوروبا ، وهي : منظمة حلف شمال الاطلسي ، والمجموعة الاوروبية ، ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

لقد عقدت منظمة حلف شمال الاطلسي اجتماع قمة لها في لندن في شهر تموز/يوليه ، واتخذت تلك القمة قرارين أساسيين . فقد قررنا أن تستمر تلك المنظمة بوصفها حلفا دفاعيا بقيادة موحدة توفر إطارا لمرابطة قوات أمريكية وقوات أخرى في ألمانيا . وأعتقد أن التاريخ برهن على ضرورة استمرار الوجود الامريكي في أوروبا . فقد كان من الخطأ عودة الأمريكيين إلى وطنهم بعد الحرب العالمية الاولى ، وقد تأسفنا جميعا لذلك الخطأ وندمنا عليه . وكان القرار الثاني الذي اتخذه اجتماع القمة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في تموز/يوليه هو مدّ يد الصداقة والتعاون بطريقة جديدة وتأكيد جديد من تلك المنظمة إلى البلدان الاعضاء في حلف وارسو بما في ذلك بطبيعة الحال الاتحاد السوفياتي . ونتيجة لاجتماع قمة لندن ذلك ستبقى منظمة حلف شمال الاطلسي ولكنها ستتغير .

إن الهيئة الرئيسية الثانية في أوروبا هي المجموعة الاوروبية . ومنذ عام ١٩٨٥ استحدثت هذه المجموعة دينامية جديدة . وسوف تكون التطورات المقبلة أوسع نطاقا وأعمق أثرا . فلا بد من أن تكون أوسع نطاقا لاني أتوقع أن تقبل الطلبات للحصول على عضويتها الكاملة من عدد من الدول الاوروبية الاخرى قبل نهاية القرن الحالي . وهناك بالفعل طلبان سيتم تقديمهما كما تعلمون ، سيدي الرئيس . وبعض تلك الطلبات قد يأتي من أعضاء الاتحاد الاوروبي للتبادل التجاري الحر ، والبعض الاخر قد يأتي من الدول الديمقراطية الجديدة في وسط وشرق أوروبا بعد أن تستكمل تحولها نحو الاقتصادات السوقية الحرة . ويبدو أن من غير المتصور أن نرى أوروبا الاثنتي عشرة

الموجودة لدينا اليوم تود أن تغلق أبواب عضويتها إلى ما لا نهاية في وجه الدول الديمقراطية المؤهلة تماما والتي تتوق إلى الانضمام إليها ، سواء أكانت من الاعضاء الحاليين في الاتحاد الاوروبي للتبادل التجاري الحر ، أو كانت من وسط أو جنوب أو شرق أوروبا .

ونقوم بترسيخ المجموعة باستكمال سوقها الداخلية الوحيدة ، بغية إلغاء الحواجز التجارية في وجه السلع والخدمات وانتقال المواطنين . كما أننا نقوم بالاعمال التحضيرية لعقد مؤتمرين دوليين حكوميين سيبدأ العمل في كليهما تحت رئاسة إيطاليا في أواخر العام الحالي . وفي أحد هذين المؤتمرين سنسعى إلى تحسين عمل مؤسساتنا الحالية ، وسنبحث في المؤتمر الثاني وضع خطط للاتحاد الاقتصادي والنقدي . إن ما تنادي به بريطانيا باستمرار في اجتماع تلو آخر هو أنها تؤيد النهج الحر والمنفتح والمتطور في كل هذه المناقشات .

ويتمثل الهيكل الاوروبي الثالث في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وهنا ، نعمل لإنشاء نظام مشترك ومستقر للقيم والمعايير المشتركة التي تنظم السلوك الدولي فيما بين الدول الاوروبية . وقد يبدو ذلك أمرا ينطوي على أفكار سامية للغاية . فماذا يعني من الناحية العملية ؟ أعتقد أنه يعني بعض الاشياء المحددة تماما من الناحية العملية . إنه يعني أننا بحاجة إلى التأكيد على حماية حقوق الإنسان ؛ وبحاجة إلى ضمان سيادة القانون ؛ وبحاجة إلى ضمان حرية الانتخابات ؛ وبحاجة إلى العمل بشكل عام لبلوغ فهم مشترك للحريات الاساسية للافراد ولواجبات الحكومات . وقد وُضعت معظم هذه الاهداف في وثيقة هلسنكي الختامية منذ ١٥ سنة . وأتذكر أن البعض في ذلك الوقت نظر بقدر من الحذر إلى الوعود الرنانة التي وردت في وثيقة هلسنكي الختامية تلك . غير أن بوسع الكثيرين من الافراد ، الذين يتحلّون بالشجاعة في عالمنا هذا ، أن يشهدوا من واقع تجربتهم على أنه قد نجم عن وعود عام ١٩٧٥ تلك وعن التعهدات التي أشرنا إليها ضغط فعال وعمل حقيقي أعطاهم حريتهم وحقوقهم في نهاية المطاف .

والآن أصبحت عملية وضع معاهدة للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا شرطا مسبقا ، وهو شرط مسبق لا غنى عنه لاجتماع القمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي نأمل أن ينعقد في باريس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر . ويتعين علينا - نحن الذين يعنينا هذا الأمر - أن نقوم بعمل شاق وعاجل لوضع تلك المعاهدة . وإذا ما نجحنا في التفاوض حول إعداد المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا عند اجتماعنا في فيينا فسنكون قد حققنا توازنا عسكريا تقريبيا في القارة الأوروبية ؛ وسنكون قد أزلنا قدرة الدول الموقعة على تلك المعاهدة على شنّ هجمة مفاجئة أو بدء عمل هجومي واسع النطاق . فللمرة الأولى ستخضع أدوات القوة المادية الرئيسية للأحكام التفصيلية للقانون الدولي . إن تحديد الأسلحة وتخفيضها - اللذين كانا طموحا بعيد المنال - موضوع خطب كثيرة أُلقيت في هذه القاعة على امتداد ٤٠ سنة - يصبحان الآن واقعا حقيقيا في أوروبا . فمجرد أن يتم التوقيع على المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا سيصبح بوسع اجتماع قمة باريس أن ينظر - وسوف يفعل ذلك - في فكر أخر ذي صلة ، بما في ذلك فكرتنا حول إقامة مركز جديد للحد من المخاطر ولبناء الثقة ومنع نشوب المنازعات في أوروبا .

ومن الطبيعي أنه لا يمكن لعملية إقامة مركز أو وضع معاهدة أن تجعل نشوب المنازعات أمرا مستحيلا . غير أني أعتقد أن كل تحرك يمكننا أن نقوم به صوب المزيد من الانفتاح والصدق بين الدول سيزيد من صعوبة تصور ذلك النوع من سوء الفهم الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الصراع مرة أخرى في أوروبا . وبالتالي ستصبح المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا الأساس الثابت الذي يمكن أن ترتكز عليه الهياكل الجديدة للأمن الأوروبي .

وربما كانت تلك الهياكل ذات أهمية خاصة لأوروبا الشرقية . إن الشيوعية لم توجد حلا للمنازعات القديمة في ذلك الجزء من قارتنا ؛ وكل ما فعلته أنها أوجدت لها مسكّنا . ونرى اليوم أن الحكم الشيوعي الذي فُرض هناك آخذ في التلاشي وهو يأخذ معه المخدر الذي استخدمه ذلك الحكم الشيوعي . وقد نسمع مرة أخرى دمدمة بعض تلك المنازعات القديمة .

ومن الطبيعي أننا تعودنا أيضا في أوروبا الغربية على مثل هذه المنازعات . فقد حارب الفرنسيون والالمان بعضهم البعض ثلاث مرات في السنوات الـ ١٣٠ الماضية . واشترك الكثيرون منا في تلك الحروب . ولا يستطيع أحد أن يفترض أن ذلك يمكن تصوره الآن . ولا يرجع ذلك إلى أن الدول القومية قد اختفت ، وإنما إلى قيام هياكل جديدة مثل المجموعة الأوروبية . وقد أمكن التخلص من سموم المنازعات القديمة بفضل ما تحلى به القادة من فن إدارة شؤون الدولة . وأصبحت الصداقة بين فرنسا وألمانيا ، التي ذكّرنا بها هانز ديتريتش غينشر منذ بضع دقائق ، حقيقة واقعة نرحب بها . وأصبح احتمال نشوب صراع حول من الذي يحكم الالزاس واللورين على سبيل المثال من الأمور المستحيلة الآن . إننا بحاجة إلى إيجاد نفس اليقين باستحالة نشوب صراع بالنسبة لكل المنازعات الاخرى التي لا تزال قائمة إلى حدّ ما في أوروبا .

وليس فقط في أوروبا . فهو ليس تطلعا أوروبيا بحتا . ومتى انسحب العراقيون من الكويت سنحتاج إلى النظر في كيفية إحلال السلم الدائم في الشرق الاوسط . وقد لا يكون من السابق لأوانه أن نبدأ في التفكير في كيفية تحقيق هذا الأمن الطويل المدى . لقد قدم السيد جياني دي ميكيليز ، الذي تكلم باسم أعضاء المجموعة الاوروربية ، بعض الافكار حول هذا الموضوع ، وأود أن أكررها . إن هناك حاجة إلى القيام بمحاولة جديد وجادة لحسم الصراعات المعقدة في الشرق الأوسط ، بما في ذلك ، كما ذكرت من قبل ، قضية فلسطين . وسيلزم أيضا وجود هيكل أمني جديد . هذا عام ١٩٩٠ . وسيتعين على الدول في المنطقة أن تقرر كيفية القيام بذلك . فهي التي ينبغي أن تتخذ زمام المبادرة . ولن يحاول أحد أن يفرض أي نظام عليها . ولكنني أعتقد أن التقدم البطيء والمستمر في آن واحد الذي تحرزه عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد يكون مفيدا لها . فعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تسمح بالحوار السياسي وتحدد المبادئ المشتركة بدءا باحترام الحدود وانتهاء بحقوق الإنسان . وتوجد فيها شفافية من خلال تدابير بناء الثقة والامن . وكل هذا المتأتي عن فخر في أوروبا يعني ، وآمل ان يعني في المستقبل ، أن بإمكان الدول أن تثق ببعضها وأن تشعر بالامان .

إن هذا السعي إلى الامن سعي عالمي . فقد أنشئت الامم المتحدة لإقامة هذا الاستقرار والحفاظ عليه . وعلى الرغم من أن ميثاق الامم المتحدة قد وُقّع في سان فرانسيسكو قبل ٤٥ عاما ، فإن آليات الامن لم تتح لها الفرصة للعمل بالطريقة المقررة لها . فقد جمدتها على الفور تقريبا قشعريرة الحرب الباردة . ولكن كما كانت آليات الامن التابعة للامم المتحدة الضحية الاولى للحرب الباردة ، فقد ثبتت بالفعل أنها أول المستفيدين من ذوبان الثلج . وبعد السنين الطويلة التي أضعفت فيها الانقسامات السياسية بين الاعضاء الدائمين قوة قرارات مجلس الامن ، أعطت وحدة الهدف الجديدة التي نشهدها ، والتي شهدناها بالامس ، قوة لا مثيل لها من قبل لمجلس الامن . لقد عملتُ هنا لفترة أربع سنوات في الخمسينات كعضو مبتدئ في وفد بلادي وقضيت ساعات طويلة في هذه القاعة ، كانت بعضها ساعات متعبة ، وكانت بعضها ساعات

لا بد لي أن أعترف بأنني اعتقدت بأنها عديمة الفائدة . ولم أكن أتوقع مطلقا أن أشهد تغيرا طيبا في هذا المبنى نتيجة للتطورات التي جرت في العام الماضي .

وإنني لا أعني مجرد قرارات مجلس الامن بشأن الكويت ، على الرغم من أنها حيوية للاسباب التي ذكرتها . بل هناك أمثلة أخرى . في ناميبيا ، التي استطاعت في العام الماضي تحت رعاية الامم المتحدة إحراز استقلالها سلميا وإجراء انتخابات حرة . وفي كمبوديا ، تعاون الاعضاء الدائمون الخمسة تعاونا وثيقا . وكانت المناقشات صعبة في بعض الاحيان . وستكون صعبة في مثل هذه المناسبات ، ولكن تم التوصل إلى اتفاق في نهاية آب/اغسطس على إطار لتسوية سياسية شاملة . وفي يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر أقرت الأطراف الكمبودية ذاتها هذا الإطار . وأنا أدرك أنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل الشاق والمناقشات بشأن القضية الكمبودية ، ولكن يوجد الآن أمل ، أمل متردد ، حيث كان اليأس الكامل سائدا من قبل . ولا تزال مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام في قبرص مستمرة ، وستبقى مستمرة بكامل دعمنا . ويبدو لنا أن من الحيوي أن تمد له جميع الأطراف يد العون للتوصل إلى تسوية نهائية في تلك الجزيرة .

ويتعين على الامم المتحدة أن تعالج المشاكل الإنسانية الطائلة التي لا تستطيع الدول الوطنية ولا حتى المجموعات الإقليمية معالجتها لوحدها معالجة فعالة . فهناك خطر المخدرات ، حيث الوضع في صعود وهبوط ، ولكن إذا أخذنا كل شيء في الاعتبار فأعتقد أنه مستمر في التدهور . وما برح عمل وحدات المخدرات في الامم المتحدة يتزايد للوفاء بهذه المتطلبات ، ولكن ذلك يتطلب المزيد من الموارد . وثمة حاجة ماسة إلى إصلاح هيكل الامم المتحدة الخاص بمراقبة إساءة استخدام العقاقير . ونحن نعتقد أنه ينبغي توحيد وحدات المخدرات الثلاث القائمة ودمجها في هيكل واحد رشيد برئاسة موظف كبير متفرغ ، وآمل أن تتمكن هذه الدورة للجمعية العامة من اتخاذ قرار بهذا المعنى .

ثم هناك طائفة ضخمة للغاية من مشاكل بيئتنا ، مثل طبقة الأوزون ، والاحترار العالمي ، والعديد من المشاكل الاخرى . هذه المشاكل يجب معالجتها بسرعة .

ولكن لا يمكن معالجة هذه المشاكل إلا إذا عمل المجتمع العالمي بصورة مشتركة ، ولا شك في أن الأمم المتحدة ووكالاتها تتيح السبيل الافضل لتوحيد هذه الجهود . ونحن نسهم ، وسنظل نسهم ، إسهاما جادا في هذا الجهد . وبالأمس نشرت حكومة بلادي في لندن مشروع قانون يرسم السياسات البيئية لعقد التسعينات ، بما في ذلك التعهد بتثبيت مستوى انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥ عند مستويات عام ١٩٩٠ .

وعلينا ألا ننسى ، بسبب هذه المشاكل الجديدة نسبيا ، معركتنا ضد الفقر . لقد أعلنت بريطانيا في الأسبوع الماضي عن مقترحات جديدة هامة بشأن إعفاء البلدان الأكثر فقرا من الديون ، استنادا إلى المبادرة البريطانية السابقة التي أدت إلى إبرام اتفاق "شروط تورنتو" في عام ١٩٨٨ . وقد اقترحنا أن يعزز نادي باريس تيسيراته الحالية عن طريق إلغاء ثلثي كامل المديونية الرسمية الثنائية للبلد المعني . وتكيف عملية سداد بقية المبلغ لتتمشى مع تحسّن قدرة كل بلد على خدمة الديون على مدى ٢٥ سنة . ومن أجل إعطاء البلد مهلة لالتقاط الانفاس ، لن تكون هناك دفعات خلال السنوات الخمس الأولى من هذه الفترة . وستبقى شروط استحقاق هذا التيسير مشابهة بصورة عامة لشروط خطة تورنتو .

ولكن يبدو لي أنه عندما ينظر في جميع هذه المشاكل الاخرى وتكرس لها طاقاتنا ، يبقى من الصحيح أن الحرب لا تزال الآفة الكبرى للإنسانية ، وفي أعقاب الحرب مأساة المجاعة واللاجئين . ولهذا السبب يبقى صنع السلم وصيانة السلم في صميم النشاط الدولي الذي يستحق القيام به . فهما لب عملنا هنا . وآمل في أن تعم فوائد الأمم المتحدة على جميع شعوب العالم التي تبتغي العضوية ، وأعني هنا بشكل خاص شعب كوريا .

لقد حاولت أن أصف بإيجاز بعض نهجنا ومواقفنا إزاء هذه المهام في بريطانيا . نحن نحاول أن نضفي طابع العملية الواقعية على المهام التي ذكرتها هذا الصباح . وإننا نعلم أن منجزات الماضي لا تضمن التقدم في المستقبل . ومن السابق لأوانه بكثير أن نجلس الآن ونستمتع بنغمة تهنئة الذات . فما تبقى القيام به كثير للغاية ،

وكله معقد وأكثر مشقة . ولكنني أشعر الآن بأمل أكبر من أي وقت مضى في أن يكون المجتمع الدولي ، من خلال الامم المتحدة ، على مستوى هذه المهام . فأولا ، كما قلت وللاسباب التي قدمتها ، يجب أن ينجح النظام الجديد في إخراج العراق من الكويت ، وإلا فإنه سيجهض ولن ينظر إليه أحد بجدية . ولكن عندما يحدث ذلك - وهذا سيحدث - أعتقد أن النظام الجديد سينمو في أشكاله وصوره المختلفة . وأعتقد أنه سيزدهر وأعتقد أنه سيزداد ثباتا ، كيما يصبح العقد الاخير من هذا القرن ، العقد الذي دخلناه الآن ، أكثر العقود أمنا ونجاحا .

خطاب السيد آنيبال كافاكو سيلفا ، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية .

اصطحب السيد أنيبال كافاكو سيلفا ، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة أن أرحب برئيس وزراء الجمهورية البرتغالية ، السيد أنيبال كافاكو سيلفا ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد كافاكو سيلفا (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أود أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة ، وأعبر عن ثقة البرتغال في مهاراتكم الشخصية البالغة التي ستساعد على كفالة تحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة من هذه الدورة .

كما أود أن أنقل تقدير بلدي للطريقة الفعالة التي اضطلع بها السيد جوزيف غاربا بمهام رئيس الجمعية العامة الهامة في دورتها الرابعة والاربعين .

ومع الازدياد الملحوظ للدور الذي تضطلع به الامم المتحدة على المسرح الدولي ، يجدر بالتأكيد أن نشيد خاصة بالامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، لكل ما فعله لتعزيز الجهود المستمدة والناجحة من أجل السلم العالمي والتنمية .

وفي العام الماضي ، حصلت تغيرات عالمية جذرية . وأرحب بشكل خاص بوفد ناميبيا الذي يعدّ حضوره بيننا في هذه الجمعية العامة شاهدا على الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الامم المتحدة في العملية التي أدت إلى استقلال هذا البلد .

كما أرحب بلختنشتاين بصفتها عضوا جديدا في الامم المتحدة ، يلقى إسهامه في التعاون الدولي كل تقدير .

إننا نشهد تعاقب أحداث بعيد الاثر في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وتسارعا لمسيرة التاريخ ، يؤدي إلى توحيد ألمانيا ويجعل الالتزام بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان حقيقة واقعة في جميع أنحاء القارة الاوروبية .

فاليوم ، تشكل نهاية الحرب الباردة والانفراج الناجم عنها في العلاقات بين الشرق والغرب ونزع السلاح والصيغ الجديدة لتحقيق التعاون ، عوامل حاسمة ذات أهمية استراتيجية .

إلا أن العالم المتعدد الاقطاب الآخذ في الظهور الآن يحمل في طياته خطر انتشار الصراعات الإقليمية . وفي هذه اللحظة بالذات ، نجد أن المبادئ التي ينبغي أن تحكم حرية الشعوب وسيادة الدول الاعضاء ، كالقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ذاته ، قد انتهكت مؤخرا انتهاكا وحشيا عندما تصرف العراق تصرفا غير مسؤول باحتلاله الكويت .

لقد كان رد المجتمع الدولي ردا مثاليا ، كما دلل على ذلك القرار الذي اتخذه مجلس الامن بالإجماع ، والذي أدان به على الفور الغزو والضم ، وقيامه بعد ذلك بفرض الحظر . ولا بد أن يعتمد السلم والامن على الامتثال التام ، من جانب جميع الامم ، بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ومن الملح أن يجري إنفاذ الاحترام الصارم للقانون والشرعية وأن تعاد السيادة الكاملة للكويت .

إن البرتغال ، على الصعيد الوطني وفي إطار الجهد المنسق في المجتمع الاوروبي والاتحاد الاوروبي الغربي والامم المتحدة ، ستواصل تأييد جميع المساعي الهادفة إلى انسحاب القوات العسكرية العراقية انسحابا كاملا من أراضي جارتها المحتلة .

كما نعتقد أنه لا بد من التقيد التام بقرارات الامم المتحدة ، وأنه ينبغي لمجلس الامن أن يتخذ ، إذا اقتضى الامر ، المزيد من التدابير . إننا نؤيد إيجاد حل سلمي للنزاع ، وهذا الحل لن يتسنى إلا باتخاذ موقف حازم يتمثل في احترام المجتمع الدولي ككل لهذه المبادئ .

إنني على اقتناع راسخ بأن الازمة التي اندلعت في الخليج باحتلال الكويت عسكريا لن تؤثر على مناخ التفهم والحوار العالمي النطاق الذي ساد في أرجاء العالم ، كما يدلل على ذلك اجتماع قمة هلسنكي ، والتغيرات الإيجابية الحاصلة في أوروبا الوسطى والشرقية ، والتطورات في الجنوب الافريقي والتقدم الحقيقي المحرز في مجال نزع السلاح .

وما برحت البرتغال تحاول أن تسهم في هذا المناخ الجديد ، على الصعيدين الاوروبي والعالمي . إن التغيرات الحاصلة في بلدان أوروبا الشرقية وما أسفرت عنه من قبول للقيم الاساسية المتمثلة في الديمقراطية وسيادة القانون ، سمحت للحكومة البرتغالية بأن تستضيف في آذار/مارس الماضي في لشبونة ، في إطار مجلس أوروبا ، أول اجتماع لجميع وزراء الخارجية الاوروبيين . وأثق أن روح الحوار التي سادت هناك ستتعزز .

وعلاوة على ذلك ، تشارك البرتغال مشاركة تامة في التعاون السياسي مع البلدان الاثني عشر ، مما يعزز قدرتها على المشاركة في الشؤون العالمية .

كما أننا ملتزمون أيضا بالإسهام في التكامل الاوروبي في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية . وإن تعزيز آليات الاندماج في المجموعة الاوروبية سيسهم في التعزيز التدريجي للهوية الاوروبية وسيترجم إلى عامل أمن واستقرار متجدد لا بالنسبة للقارة الاوروبية فحسب وإنما للعالم ككل أيضا .

وأود أن أؤكد ، في هذا السياق ، على اتحاد ألمانيا الوشيك ، هذه العملية التي لا تبرز التطور الإيجابي الحالي في الحالة السياسية والعسكرية في أوروبا الوسطى والشرقية فحسب ، وإنما تبرز كذلك الإرادة الدؤوبة للشعب الالماني والالتزام القوي من جانب جميع الحلفاء الغربيين بمهمة الحفاظ على قيم الحرية وحقوق الإنسان .

لقد أدت جميع هذه التغيرات إلى استنباط استراتيجيات جديدة للحلف الاطلسي الذي لا يزال عاملا هاما بالنسبة للتماسك الغربي .

ولكن هناك في القارة الاوروبية عوامل أخرى تدلل على تجدد الثقة والامل في المستقبل ، مما يتجلى في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . لقد استطاعت الدول الـ ٣٥ المشاركة في ذلك المؤتمر أن تهيئ الظروف اللازمة لوضع خطط جديدة للتعاون ، وللعلاقات القائمة على الصراحة ولحرية التنقل مما يعود بفائدة جمة على الافراد . وتحقيقا لهذا الغرض ، فإن الحفاظ على روابطنا مع الولايات المتحدة وكندا أمر لا غنى عنه لبناء الامن في أوروبا المستقبل .

وأفضل نتيجة مشجعة للمناخ الجديد السائد في العلاقات بين الشرق والغرب هي التقدم المحرز في المفاوضات الحالية على مستويات مختلفة بغية إحداث تخفيض كبير ومتوازن في الاسلحة بين الدولتين العظميين وفيما بين الحلفين العسكريين في أوروبا . وتؤيد البرتغال الجهود الرامية إلى تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية الامريكية والسوفياتية ، كما تؤيد المفاوضات الجارية حاليا في فيينا بغية تخفيض القوات التقليدية للدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ومعاهدة وارسو . وستكون نتيجة

المحادثات عاملا هاما للاستقرار والثقة في أوروبا . كما يرى بلدي أنه لا يقل عن أهمية بذل كل مسعى من أجل فرض الحظر الشامل على صنع الاسلحة الكيميائية وتها . كما ننادي بالتقيد الصارم بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وننادي م البلدان التي لم توقع على هذه المعاهدة بالانضمام إليها على وجه السرعة .

وأعتقد أن النظرة الجديدة إلى العالم التي حققها التطور السريع للتاريخ فراج ، تتطلب أن تشمل الجهود الهادفة إلى إرساء أسس الثقة والاستقرار تعاونا في مجالات متعددة ، تعاونا يتمثل هدفه الرئيسي في التنمية السلمية وفي تقدم انية .

وتلتزم البرتغال التزاما أكيدا ببناء أوروبا جديدة ولكنها ، لاسباب خية ، تحافظ على علاقات وثيقة مع شعوب وقارات أخرى كذلك .

فقبل نهاية هذا القرن ، سنحتفل بمرور ٥٠٠ عام على الاكتشافات البرتغالية في نيا والامريكتين وآسيا وهي اكتشافات تمثل أنموذجا رائعا لالتقاء الحضارات نافات المختلفة . ونحن بتسببنا في التقاء شعوب مختلفة وتعريفها بمظاهر حضارية التنوع ، وبإقرارنا مبادئ التجارة البحرية الدولية ، أسهمنا إسهاما حاسما سادة رسم خريطة العالم .

وتربطنا اليوم علاقات خاصة مع البلدان والجاليات الناطقة باللغة البرتغالية في العالم أجمع . وهذه العلاقات التفضيلية التي نقيمها مع البرازيل والبلدان الافريقية التي تتخذ اللغة البرتغالية لغة رسمية عوامل تاريخية بل هي قبل كل شيء عناصر للتفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يعود بالمنفعة على الجميع والذي يسهم في الاستقرار الدولي . إن المجموعة التي أنشأتها البلدان الافريقية الخمسة الناطقة باللغة البرتغالية أمر واقع يمثل عاملا آخر في افريقيا من العوامل التي ينبغي مراعاتها في تشكيل مصير القارة ، هذا اضافة الى أن هذه البلدان تتخذ الان مواقف حاسمة في عملية تحقيق الديمقراطية السياسية والتحرر الاقتصادي واحترام حقوق الانسان والحريات في افريقيا .

وأود أن أشير بصفة خاصة ، تعبيرا عن أمل يراودني ، الى المفاوضات الجارية التي يشارك فيها حاليا شعبا أنغولا وموزامبيق سعيا الى ايجاد الحلول السلمية والاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، الامر الذي يمكن بكل تأكيد أن يضع حدا للحرب ولمعاناة هذين الشعبين .

وتلتزم حكومتي بنجاح المفاوضات التي تجري بين طرفي النزاع ، فالسلم هو السبيل الوحيد الذي سيتمكن من خلاله شعبا أنغولا وموزامبيق من الاعراب عن نفسيهما بالكامل . وانني على اقتناع خاص بأنه لن يكون من الممكن التوصل بشكل عاجل الى حلول سلمية إلا اذا أبدى الطرفان واقعية ومرونة .

كما اننا نتابع باهتمام التطورات السياسية والاجتماعية الحاصلة في جمهورية جنوب افريقيا التي تقطنها جالية برتغالية كبيرة الحجم . وتؤيد حكومتي الجهود التي يبذلها الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا وغيرهما من قادة جنوب افريقيا من أجل ايجاد حلول دستورية عن طريق الحوار تضمن احترام الحقوق والحريات الاساسية لجميع سكان جنوب افريقيا . فالقضاء على الفصل العنصري واضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمع جنوب افريقيا واستفادة الجميع من التقدم أمور لن تتحقق إلا عن طريق الحوار .

ويشكل استقلال ناميبيا الذي حدث مؤخرا حقيقة تاريخية بمقدورها أن تعزز الاستقرار الذي طالما توخيناه في الجنوب الافريقي .

وتولي البرتغال ، في إطار سياستها الخارجية ، أهمية خاصة للتعاون من أجل التنمية ، بما في ذلك اقامة علاقات تفضيلية مع البلدان والشعوب التي نرتبط بها بعلاقات تاريخية وثقافية . وقد تسنى تعزيز هذا التعاون لانه يكمن في احترام سيادة الدول الاخرى والعلاقة السياسية الممتازة والصريحة التي نتمتع بها مع الحكومات القائمة في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية .

إن على المجتمع الدولي التزاما أخلاقيا بالتضامن مع البلدان التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة ، ولذا ينبغي أن يسعى الى ايجاد الحلول المناسبة لها . وأود أن اؤكد تأييد بلدي ، في حدود امكانياته ، لكل المبادرات المتعددة الاطراف التي تسهم في تحسين هذه الظروف ، وبصفة خاصة في أقل البلدان نموا .

وينبغي أن تحظى مشكلة الديون الخارجية باهتمام خاص ، إذ أنها تشكل عائقا كبيرا في سبيل التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للشعوب . ولا يمكن التوصل الى حل لهذه المشكلة إلا عن طريق تقديم مبادرات جديدة ومبدعة لا تضر بالنمو الاقتصادي ، الامر الذي يتطلب جهودا متضافرة من جانب المجتمع الدولي حتى يتسنى اتخاذ تدابير عاجلة لحسم هذه الحالة الخطيرة .

والبرتغال ، بوصفها احدى دول المحيط الاطلسي ، مؤهلة بطبيعة الحال للحوار مع القارات الاخرى ، ولها جاليات كبيرة في اوروبا وافريقيا والبرازيل والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية الاخرى ، وكذلك في آسيا واستراليا . وتمثل هذه الجاليات البرتغالية عاملا هاما في تعزيز العلاقات التي نقيمها مع البلدان الاخرى . وأود أن أخص بالذكر البرازيل ، إذ يشاطرنا المستوطنون البرتغاليون وأحفادهم في هذا البلد لغة مشتركة وتاريخا موغلا في القدم مما يجعل علاقاتنا أخوية بشكل خاص . إن حيوية الجالية البرتغالية ، وأهمية البرازيل الجغرافية والاقتصادية ، والروابط التي تربطنا بهذا البلد تفسر الطابع الفريد لهذه العلاقة .

وتسلم البرتغال بأهمية الحوار والاتصال الوثيق مع جمهورية الصين الشعبية بالنسبة لاستقرار ماكاو وتقدمها وسكانها . وتعد ماكاو التي تشكل همزة وصل بين

البرتغال والصين مثالا عن العلاقات السلمية طويلة الأمد ، وانني واثق من أن هذه العلاقات لن تتغير بعد انتقال ادارة الاقليم في أواخر عام ١٩٩٩ .

إن المجتمع الدولي هو المستفيد الأكبر من الاتجاهات الحالية التي يشهدها العالم والتي استطاعت بفضلها الأمم المتحدة الشروع في الاضطلاع بالمهام والوفاء بالآمال التي أعرب عنها مؤسسوها منذ أكثر من أربعين عاما . ولكننا ، إذ نقترب من نهاية هذا القرن ، نلاحظ أن هناك مسائل تتطلب عملا عاجلا ومنسقا .

وانني أشير بذلك أولا الى النزاع العربي - الاسرائيلي الذي لن يمكن حله الا عن طريق الاعتراف الصريح بحقوق الشعب الفلسطيني ، بالاضافة الى تقديم ضمانات أمنية لا غنى عنها لجميع الدول في المنطقة .

وامريكا اللاتينية تشهد مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالاستقرار وانتهاك حقوق الانسان بالاضافة الى الصعوبات الاقتصادية . مع ذلك هناك بوادر تشير الى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وزيادة ادراك أهمية عملية التكامل الاقليمي ، الأمر الذي يستحق تأييدا فعالا من جانب المجتمع الدولي .

وتؤيد حكومتي أيضا جهود الأمم المتحدة المبذولة من أجل ايجاد حلول سلمية للنزاعين القائمين في الصحراء الغربية وكمبوديا .

إن وجود مناخ أكثر مؤاتاة لحل النزاعات التي دامت سنوات طويلة يتيح فرصة ينبغي أن يغتنمها المجتمع الدولي بالكامل . وعلى سبيل المثال ، يشكل الحوار الذي تجريه الكوريتان حاليا ، فضلا عن احتمال انضمامهما الى الأمم المتحدة عامل استقرار أساسي في تلك المنطقة من العالم .

ويجب ألا تعامل الحقوق والحريات الأساسية بشكل انتقائي أو اعتباطي . فاستخدام المعايير المزدوجة في تطبيق المبادئ الرئيسية يمكن أن يؤدي الى عمل غير متسق والى السكوت على من قد ينتهكون هذه المبادئ ، ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل الغزو بالقوة أو تحقيق مكاسب اقليمية عن طريق الغزو العسكري الصارخ بنية فرض سياسة الأمر الواقع .

وفي حالة غزو تيمور الشرقية واحتلالها ، شكل عدم الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، بالاضافة الى تقبل الوضع القائم ، سابقة دولية خطيرة توطدت ، لسوء الحظ ، بغزو الكويت وضمها .

لقد استرعت البرتغال انتباه المجتمع الدولي دوما الى ضرورة احترام حقوق شعب تيمور الشرقية وهويته الثقافية والدينية . ويتماشى عملنا هذا مع المسؤولية التي تقع على عاتقنا والتي تسلم بها الامم المتحدة عملا بميثاقها ووفقا للمبادئ والقرارات ذات الصلة . إن الدفاع ، بكل السبل المشروعة ، عن حقوق شعب تيمور الشرقية ، وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير وتحقيق هويته كشعب ، يعد واجبا أخلاقيا وتاريخيا ودستوريا بالنسبة لبلدي .

ولا يمكن لأحد أن يتوقع من البرتغال أن تمتنع عن الإدانة الشديدة للانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية للتيموريين ، وهي انتهاكات لا تزال قائمة ، وفقا لما نقلته إلينا مصادر محايدة موثوق بها .

لقد كانت البرتغال دائما على استعداد تام للحوار والبحث عن حقل تفاوضي بين جميع الأطراف المعنية بطريقة مباشرة ، وفقا للقرار ٣٠/٣٧ . وقد تعاونا تعاوناً وثيقا مع الامين العام في جهود الوساطة التي بذلها من أجل تحقيق هذا الهدف . وأود أن أؤكد من جديد ، دون لبس ، استعدادنا للاستمرار في ذلك التعاون بغية التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا . وهذا هو الامر الوحيد الذي يمكنه أن يحقق السلم الفعلي لشعب تيمور الشرقية الشهيد ويسمح له بالإعراب عن شواغله ، وإلا فلن تحترم حقوقه المشروعة .

وجهود هذه المنظمة ملحوظة في مجالات مختلفة وبصفة خاصة بالنسبة لحقوق الانسان . ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتحقيق الالتزام والمراعاة الكاملين للمبادئ العالمية لإعلان حقوق الانسان .

لقد اتخذ التكافل المتزايد بين الدول والقارات بعدا وأهمية كبيرين ، لاسيما فيما يتعلق بحماية البيئة . والمشاكل في هذا المجال كثيرا ما تكون عالمية الطابع ، ولذلك من الملح أن يتحمل كل المشتركين مسؤولية ايجاد حل مشترك .

أما مشكلة المخدرات فهي آفة عالمية أخرى لا يفلت منها أي بلد في الوقت الحاضر . لذلك فإن المكافحة الفعالة للاتجار في المخدرات على نطاق دولي ، أمر جدير بأن يعطى أولوية ، ولا يمكن النجاح في هذا الكفاح من أجل كرامة الانسان إلا عن طريق التعاون الدولي الملائم .

ويشكل تزايد أعداد المهاجرين الناتج عن الصراعات المختلفة أو الكوارث الطبيعية تحديا آخر يتطلب بذل جهود مشتركة ومنسقة وفعالة من جانب المجتمع الدولي ككل .

ويجب ألا يحجب عنا تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب الاختلالات الهيكلية الخطيرة القائمة بين مختلف بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . ويجب أن تقوم الهيئات الاقتصادية الدولية والبلدان الغنية باعتماد تدابير وبرامج للمساعدة على تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية متعددة الاحزاب والاقتصاد السوقي في البلدان التي تخلت من تلقاء نفسها عن نظم الاقتصاد الموجه الاستبدادية .

إننا نتابع الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي تجري الآن من الاتحاد السوفياتي والتي تدلل على واقعية الرئيس غورباتشوف وتشكل اسهاما كبيرا في المناخ العالمي الجديد .

وقد نبهت البرتغال شركائها إلى أهمية التعامل الصحيح والمتعاطف في علاقات الشمال والجنوب ، إذ أن التناقضات على مستوى النمو والرفاه الاقتصاديين والاستقرار السياسي مترسخة بشكل مشين وهي تتزايد بطريقة مزعجة ، مما يولد صراعات اقليمية واضطرابات سياسية واجتماعية خطيرة .

والمبادرة التي اقترحتها في إطار مجلس أوروبا لإنشاء مركز للتكافل والتضامن العالميين في لشبونة بدأت تتبلور . وأرى أنه لا غنى لنا عن التوصل إلى عَقد حقيقي للتضامن بين بلدان الشمال والجنوب لتحقيق تنمية متناسقة وشاملة لجميع مناطق العالم فلا يمكن للأمن والاستقرار الحقيقيين أن يتحققا دونها .

هناك ١٨٠ مليون نسمة يتكلمون البرتغالية اليوم . وهم يعيشون في سبعة بلدان تقع في ثلاث قارات وفي مجتمعات متعددة في جميع أنحاء العالم . إن العالمية والتسامح اللذين يتسم بهما تاريخنا وثقافتنا هما الاساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية البرتغالية وهما يفسران حرصنا الدائب على انشاء الروابط مع الشعوب الاخرى .

وأود أن اختتم بالثناء على الامم المتحدة وسعيها الموفق إلى تحقيق التطلعات النبيلة للبشرية .

واليوم ، لا تسمح سرعة التاريخ وديناميته بالاخذ بحلول قد تنطوي على تعريض السلم والامن والتنمية للخطر . ولهذا أرى وجوب تعزيز مبادرات الامم المتحدة نظرا لاننا لا نستطيع التوصل إلى الصيغ العالمية اللازمة لتوفير عالم أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا ، عالم نتقاسمه جميعا ، إلا في إطار هذه المنظمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية على البيان الذي أدلى به .

اصطُحب السيد كافاكو سيلفا ، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية من المنصة .

خطاب السيد فياتشيسلاف ف. كيبيش ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن لخطاب السيد فياتشيسلاف ف. كيبيش ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

اصطُحب السيد فياتشيسلاف ف. كيبيش ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب بالسيد فياتشيسلاف ف. كيبيش ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية .

السيد كيبيش (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أتقدم لكم بتهنئتي الحارة ، بصفتكم ممثلا لمالطة المحايدة غير المنحازة التي تستخدم مركزها في العالم بنشاط من أجل تعزيز السلم والتعاون الدولي ، بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الهام ، منصب رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية التي تمثل العيد الخامس والاربعين للامم المتحدة .

ويسعدنا أن نرى في أسرة الامم المتحدة ناميبيا ولختنشتاين ، اللتين انضمتا إلى الامم المتحدة خلال هذا العام الحافل بالنسبة للمنظمة .

(السيد كيبيش ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وأود أولا أن أعرب عن احترامي الشديد للأمم المتحدة التي بذلت كل ما في وسعها لتعزيز الثقة والتفاهم بين الشعوب . إن أنشطة الأمم المتحدة ومبادراتها العديدة أثبتت بشكل مقنع أن مجتمع الدول العالمي لا غنى له عن هذه المنظمة .

وأرى أنه لابد لي من التأكيد على أن عالمنا المعقد والمتنوع بدأ يزداد ترابطا وتكافلا ، متأثرا بعمليات موضوعية ، وهو في حاجة شديدة أكثر من أي وقت مضى إلى آلية قادرة على النظر بايجابية في مشاكله المشتركة والبحث عن حلول مقبولة بصورة متبادلة . لقد أسند دور هذه الآلية إلى الأمم المتحدة منذ انشائها . إلا أنه الآن فقط ، إذ تجرى تغيرات جذرية في الأحداث العالمية وإذ تقبل على نطاق واسع ومتزايد فكرة سيادة مصالح الانسانية جمعاء على كل المصالح الأخرى ، يصبح بوسع الأمم المتحدة أن تضطلع بمهمتها ، بالفعالية اللازمة ، بصفتها الجهة الكبرى التي توحد شعوب العالم .

ويمكن القول دونما مبالغة إن مولد الامم المتحدة من جديد قد بدأ في السنوات الاخيرة ، ومما يبعث على التشجيع أن هذه العملية ما برحت تكتسب زخما . إني لعلى اقتناع راسخ بأن بوسع هذه المنظمة الفريدة أن ترى أمامها إمكانيات عديدة متاحة للنجاح في تحقيق الانسجام بين مصالح الدول فرادى ومصالح مجتمع الامم بأسره . ومن المؤكد أن الاوان قد آن لكي تصبح الامم المتحدة في الواقع العقل الجماعي للبشرية جمعاء . إن الكل منا بحاجة ماسة إلى هذا . وجمهوريتنا تشعر بالتأكيد بالحاجة الماسة إلى تقديم الدعم الدولي لبلدنا الذي شرع في عملية إعادة تنظيم أساسية لكل هياكله الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ومما لا شك فيه أن هذه العملية ستفضي بنا إلى طريق الديمقراطية الحقة .

في شهر تموز/يوليه من هذا العام اعتمد برلمان بييلوروسيا الذي تشكل نتيجة انتخابات ديمقراطية حرة إعلان سيادة الدولة . ونتيجة لتلك الوثيقة الهامة للغاية أصبح شعبنا سيدا حقيقيا لوطنه وفتحت أمامه إمكانيات كبيرة لاشتراك بييلوروسيا اشتراكا كاملا في أنشطة المجتمع الدولي سواء في مجالات التعاون السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو أي مجالات أخرى . وينص الإعلان على : "أن جمهورية بييلوروسيا قد وضعت لنفسها هدفي جعل أراضيها منطقة خالية من الاسلحة النووية والجمهورية دولة محايدة" . ونحن ندرك أنه ليس من السهل تحقيق هذين الهدفين . فهناك عوامل عديدة متداخلة هنا وسنحتاج إلى اتخاذ تدابير مدروسة وواقعية وعلى مراحل .

وأود أن أبلغ الاعضاء بأنه قد اتخذت بالفعل احدى الخطوات الاولى في هذا الاتجاه . وقبل شهر شاركت جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لاول مرة ، بصفة مراقب ، في مؤتمر الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وبالطبع فإن مسألة الحياد بالنسبة لدولة مثل بييلوروسيا ليست أقل تعقيدا ، بل ربما تكون أكثر تعقيدا . لذلك فإن لجمهوريتنا مصلحة حيوية في أن تنجح على جميع المستويات الجهود الدولية ، والتي يمكن أن تكفل تهيئة الظروف اللازمة للحصول على

مركز منطقة خالية من الاسلحة النووية ومركز الدولة المحايدة . ومن على هذا المنبر أود أن أعلن أننا على استعداد للاشتراك بدور نشط في هذه العملية لتهيئة مستقبل آمن لشعبنا والشعوب الاخرى . ولهذا السبب فإن جمهوريتنا تعتزم أن تراقب عن كثب تطور العمليات الجارية في القارة . فبييلوروسيا تقع عند مفترق طرق أوروبا . لذلك فقد حكم عليها منذ الازل أن تكون ساحة للانشطة العسكرية في معظم الصراعات .

ولسنا بحاجة إلى تذكيركم بالمحنة التي مر بها شعبنا في الحرب العالمية الثانية ، حيث عانى من كل فظائع غزو العدو . وقد أحرق اللهيب المميت تربتنا وترك آثاره المأساوية على كل أسرة . لذلك فإن فكرة "البيت الاوروبي المشترك" بالنسبة لبييلوروسيا تمثل ضمانا لمستقبل آمن لشعبها المحب للسلام والذي عانى الكثير* .

إننا نعتزم الاضطلاع بدور نشط في تعمير ذلك البيت وفي تهيئة المجالات الاقتصادية والايكولوجية والثقافية والقانونية والإعلامية المشتركة في القارة . وفي رأينا أن التوقيع في موسكو في ١٢ أيلول/سبتمبر ، على اتفاقية التسوية النهائية المتعلقة بالمانيا يختتم مرحلة من أهم المراحل الاساسية في عملية البناء ويهيئ الظروف المؤاتية لبذل المزيد من الجهود .

وبييلوروسيا تهتم اهتماما خاصا بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف مناطق أوروبا ، وبالتقدم السريع نحو قارة خالية تماما من هذه الاسلحة وبطبيعة الحال ، تهتم بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في جهات أخرى من العالم .

إننا نعتقد أن أهم طريقة لتقليص حدة المواجهة العسكرية تتمثل في ترسيخ أفكار المذاهب العسكرية وهياكل القوات المسلحة ذات التوجه الدفاعي المُحصَّن وفي التطبيق العملي الواسع النطاق لمبدأ الكفاية المعقولة في مجال الدفاع .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد رزق (البرازيل) .

وفي رأينا أن العناصر العسكرية للامن يجب أن تحل محلّها باطراد عناصر غير عسكرية . وأن إنشاء الهياكل السياسية الاوروبية الموحّدة والانتقال بأوروبا الجديدة من التفاهم المشترك إلى التفاعل والتجارة المفيدة للطرفين والجهود المشتركة في مختلف المجالات لمنفعة الشعوب ، بما في ذلك التعاون في الحفاظ على هويتها الوطنية ـ

كلها مسائل تشكل الاساس الذي سيجعل البيت الأوروبي المشترك آمنا ومستقرا ، وهذا هو طريق المستقبل .

ولا بد لي أن أؤكد على أن هذا هو المسار الذي ستسير عليه بييلوروسيا . ونحن على استعداد لتطوير التعاون البنّاء مع ممثلي كل البلدان والانظمة . ونود أن نقيم صلات وثيقة بشكل خاص مع جيراننا في أوروبا ، بما فيها بلدان أوروبا الوسطى ، وبعبارة اخرى ، مع المنطقة الواقعة إلى الغرب منا التي ترتبط معها بييلوروسيا بروابط تاريخية .

وفيما تسعى جمهوريتنا إلى ضمان الامن والرخاء لشعبها فإن اهتمامها بمنع نشوب صراع نووي عالمي أو أي شكل من أشكال الصراع المسلح لا يقل عن اهتمام الدول الاخرى . إن مثل هذه الصراعات ، فضلا عن أنها تدمر أسس الامن وتلحق الخراب والدمار بالمشتركين فيه ، تُلقي عبئا إضافيا على كاهل الدول التي تشترك في تقاسم التكاليف المالية لعمليات صيانة السلم . إن تلك النفقات ضرورية بالطبع . غير أنها تشكل عبئا ثقيلا جدا على العديد من الدول ، ومنها دولتنا . لقد آن الاوان حقا لصياغة هذه المسالة بطريقة مختلفة : إن الدول المسؤولة عن ارتكاب أعمال غير قانونية يجب أن تُعوّض المجتمع العالمي عن تكلفة استعادة السلم .

إن أحداث الشرق الاوسط تسبب قلقا بالغا في بييلوروسيا ، وربما في جميع أرجاء العالم . وفي رأيي أن ما أبداه أعضاء مجلس الامن من تضامن لم يسبق له مثيل خلال هذه الازمة يعتبر بادرة مُشجعة لمستقبل آمن في هذه المنطقة وفي أي مكان على كوكبنا . ومن الواضح ان هذا يتطلب اهتماما شديدا من جانب جميع بلدان المجتمع العالمي .

(السيد كيبيش ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد قرارات مجلس الامن الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للازمة في الخليج الفارسي . ونعتقد أن الامم المتحدة لها كل الحق في أن تتوقع من حكومة العراق أن تمتثل إلى مطالب مجلس الامن ، وأهم واحد من بينها هو سحب جميع القوات العراقية من دولة الكويت فورا ودون قيد أو شرط حتى تستعيد تلك الدولة سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

أود أن أذكر أن بييلوروسيا بذلت في السنوات الاخيرة جهودا كبيرة لتعزيز جهود الدول التي تستهدف منع استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل . ونعتزم مواصلة عملنا النشط في هذا المضمار الهام ، ونحن مقتنعون بأن تحاشي خطر ادخال تقنيات عسكرية جديدة ، وخاصة في ميدان أسلحة الدمار الشامل ، أكثر معقولية من بذل جهود مضنية من أجل إزالة الاسلحة الجديدة من الترسانات العسكرية .

(السيد كيبيش ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إن مدى خطورة استخدامات التكنولوجيات النووية حتى السلمية منها أمر خبرناه للاسف من واقع تجربتنا المريرة . فمنذ سنوات أربع مضت وقعت بييلوروسيا ضحية لعواقب كارثة فظيعة لم تحدث أصلا في إقليمنا .

لقد أضحى حادث محطة القوة الكهربائية النووية في مدينة تشيرنوبل الصغيرة فاجعة كبيرة تأثر بها شعب بييلوروسيا وكذلك الشعبان الاوكراني والروسي ، مأساة ذات أبعاد عالمية حقا . إن خللا وقع في مفاعل نووي واحد قد أدى إلى تلوث مناطق شاسعة وتعريض صحة السكان في بلدان عديدة للخطر . بيد أن شعب بييلوروسيا تحمل أفدح الاعباء . فقد ظهر في إقليم الجمهورية سبعون في المائة من السقاطة المشعة . إن إقليم الجمهورية كله - وأؤكد هذا - وليس مجرد قطاع ضيق من الارض المتاخمة للمفاعل ، كما كان يُظن في بداية الامر ، أصبح منطقة كارثة إيكولوجية وطنية .

واليوم فإن تشيرنوبل تنبض في قلوبنا . إنها تنبض مع الانبعاثات الإشعاعية التي تحرك مؤشرات مقاييس النشاط الإشعاعي في حقولنا وشوارعنا ومدننا وبلداتنا . إنها موجودة في الجمال الهادئ الخادع لتلك الغابات والانهار التي لا يصح لاحد أن يدخلها . ولكم أن تتصوروا مدى يأس الفلاح الذي لا يستطيع أن يزرع الارض التي زرع فيها أجداده المحاصيل لقرون ، ولكم أن تتصوروا مدى حزن وعجز الام التي ترى أطفالها يموتون أمام عينيها ، والحزن الصامت للمسنين المجبرين على أن يتركوا إلى الابد قراهم وبلداتهم المحبوبة التي قضوا فيها كل حياتهم والتي دفنت فيها أسرهم .

إن جمهوريتنا عانت وما زالت تعاني أضرارا فادحة . إن أكثر من ٢,٢ ملايين شخص ، أي خُمس سكان الجمهورية ، و ١٨ في المائة من أكثر المزارع انتاجية و ٣٠ في المائة من جميع الغابات تقع في منطقة الإشعاع الطويل الامد . وجرعات الإشعاع الخارجية والداخلية التي امتصها سكان بييلوروسيا وقت الحادث من جراء النويدات الإشعاعية قصيرة العمر والتي لا يزالون يمتصونها من جراء النويدات الإشعاعية الطويلة العمر تبلغ أعلى كمية عُرفت عمليا في أي مكان في العالم . ووفقا لاكثر التقديرات تواضعا ، فإن الخسارة الاقتصادية المباشرة وحدها تصل إلى زهاء ١٠ ميزانيات

سنوية . وإن إعادة الامور إلى ما كانت عليها ستقتضي أكثر من مجرد الموارد المالية . هناك حاجة ، حاجة عاجلة ملحّة ، للمعدات والادوية الحديثة وأعلى درجات المعرفة والتكنولوجيا . بل إن هناك حاجة إلى الطعام لاننا أجبرنا على وقف الانتاج الزراعي على مساحة واسعة من إقليمنا . وللاسف ، إن النطاق الحقيقي للمأساة لم يتضح لنا في الحال ، حيث كانت هذه هي المرة الاولى في تاريخ العالم التي يقع فيها مثل هذا الحادث . والآن لقد أصبح واضحا أن التبعات الخطيرة ، التي سنشعر بوطأتها لقرون ، ومدى التلوث الإشعاعي سيجعلان تشيرنوبل ، دون مبالغة ، أكبر كارثة في تاريخ البشرية .

إن مأساة تشيرنوبل انتشرت إلى ما وراء حدودنا . فهناك انتشار لا مهرب منه للنويدات الإشعاعية . وينبغي علينا أن نوقف هذا الانتشار . وينبغي لنا ، لمصلحة البشرية ، أن نحصل على الخبرة بشأن كيفية التصدي لتبعات مثل هذه الكارثة . ولهذا ، فإنني نيابة عن شعبنا ، أناشد في حزن المجتمع العالمي بأسره . إن حدودنا الآن مفتوحة لتلقي العون ونحن نأمل أن يؤدي الإدراك المتزايد لنطاق الكارثة إلى زيادة هذا العون . ولا بد لنا أن نزيل الخطر القائم على صحة الشعوب في عشرات البلدان .

إن شعبنا تحمل دائما أعباءه على اكتافه . إننا نقوم بكل ما في وسعنا للقضاء على تبعات الكارثة . ولكنني أود أن أؤكد مرة أخرى أن أبعادها واسعة جدا بحيث أن المهمة ستكون مستحيلة دون جهود دولية متضافرة . ومن على هذه المنصة الرفيعة أود أن أعرب عما يكنه برلمان بييلوروسيا وحكومتها من امتنان عميق لجميع الدول وجميع المنظمات وجميع الشعوب المخلصة التي استجابت لنداثنا ومدت إلينا يد المساعدة في ذلك الوقت العصيب بالنسبة لشعبنا . وإننا نشكرهم جميعا بكل إخلاص على أعمالهم العظيمة النبيلة .

ونتقدم بالشكر الخاص للامين العام للامم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده ، وإلى جميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اتخاذهم

بالإجماع القرار الخاص بالتعاون للقضاء على تبعات كارثة تشيرنوبل . في هذه القاعة التي استمعت جدرانها إلى أوصاف حزن ودموع ملايين الشعوب التي وقعت ضحية شتى الكوارث ، أتقدم ، نيابة عن حكومة بييلوروسيا ، بنداء إلى كل الشعوب والدول ، راجيا تضامنها في مواجهة كارثة لم يسبق لها مثيل ، كارثة التلوث الإشعاعي ذي التبعات العالمية المباشرة . إن أي دعم وأي عرض للمساعدة سيكون مصدر ترحيب وشكر . إن شعب بييلوروسيا يواجه معضلة "هاملت" ليس بالمعنى الفلسفي وحده بل أيضا بالمعنى الحرفي بكل بشاعته .

إن إعلان سيادة الدولة في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ينص على ما يلي :

"إن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ستستخدم حريتها وسيادتها ، أولا وقبل كل شيء ، لإنقاذ شعب جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من آثار كارثة تشيرنوبل" .

ونحن موقنون بأن الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ستتخذ تدابير هامة . وفي رأينا أن من الضروري اتخاذ قرار خاص يعكس تفهم النطاق العالمي لهذه الكارثة وينص على تدابير محددة للتنسيق بين أنشطة الوكالات المتخصصة للامم المتحدة الرامية إلى التغلب على التبعات العالمية والمحلية للكارثة .

ونرى كذلك أن هناك ما يستوجب نقل بييلوروسيا ، خلال فترة الإنعاش ، من فئة البلدان المانحة إلى فئة البلدان المتلقية فيما يتعلق بالمساعدة التقنية للامم المتحدة . ونأمل أن يلقى هذا الاقتراح التفهم والتأييد من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في سائر المنظمات الدولية .

إننا لا نعتزم أن نصبح منغمسين تماما في مشاكلنا ، وسنواصل الانفتاح على مشاكل واحزان العالم بأسره . وعلى سبيل المثال فإن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، إلى جانب المجتمع العالمي ، تشترك الآن في صياغة تعاون دولي فعال من أجل الحماية البيئية ، ولتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان

النامية ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية . ونحن نؤيد فكرة عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ .

ومن أجل ضمان ظروف معيشية لائقة لشعبنا ومن أجل الصمود في هذه الحالة الصعبة بل والحرجة لا بد لنا أن نتحول إلى هيكل الدولة الديمقراطية بما يكفل ذلك من تحرير أفكار الناس ومبادرتهم وطاقاتهم ، ومن تركيز على الفرد وعلى حقوقه واهتماماته .

لذلك فإننا بحاجة إلى اقتصاد يتسم بقدر أكبر بكثير من الكفاءة . وسعيا لتحقيق طريقة عيش ذات توجه اجتماعي أكبر ، وكفاءة اقتصادية أعظم ، فإننا نتحرك صوب الاقتصاد السوقي . وهذا التحوّل السريع من نموذج اقتصادي إلى نموذج آخر أمر معب . ونحن نقوم الآن بدراسة متأنية للتجربة العالمية . وبالطبع فإننا نبدي اهتماما بالنماذج التي حققت نتائج طيبة في غضون فترات زمنية قصيرة نسبيا .

ومع هذا ، هناك صعوبات تعترضنا لدى تطبيق التجربة الدولية المفيدة على ظروفنا ، ومواءمة ظروفنا لهذه التجربة . ولهذا فإننا مهتمون للغاية بآراء الخبراء والخدمات الاستشارية والمشاريع المشتركة الفعّالة والاستثمارات الرأسمالية وبخلق إمكانية تصديرية . ولهذا الغرض ، فإن حكومة بلادي على استعداد للقيام بأشكال تعاون جريئة مجددة مع شركاء أجانب .

إن بإمكاننا بيع منتجات صناعية وزراعية ، ونحن مستعدون للقيام بأشكال تعاون اقتصادي أكثر تقدما . وإنني واثق بأنكم - بصفتكم ممثلين مبعوثين لدولكم - ستنقلون إلى حكوماتكم استعدادنا للقيام بتعاون متعدد الاطراف وأوثق . وأود بدوري أن أؤكد لكم اننا لن ندخر وسعا لجعل ذلك التعاون مفيدا ومثمرا للطرفين .

إن شعب بييلوروسيا الذي مر بمعاناة ومحن عديدة خلال الحرب العالمية الثانية والذي اختبرت حيويته اختبارا شديدا مرة أخرى نتيجة كارثة تشيرنوبيل يريد إقامة علاقات طيبة مع الجميع . إننا نريد السلام والاستقرار والرفاه .

ومن واجبنا ، واجب المجتمع الدولي ، الوفاء بتطلعات وآمال شعوبنا كي نضمن أن تسجل الالفية الثانية في التاريخ كزمن إمكانيات تحققت وليس زمن إمكانيات ضاعت .

وأتمنى للرئيس وللامين العام النجاح في عملهما النبيل الشاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد فياتشيسلاف كيبيش ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من المنصة .

المناقشة العامة

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

السيد القاسم (الاردن) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سروري أن أراكم تترأسون الجمعية العامة في دورتها الحالية . إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع الذي تستحقونه بجدارة لهو تكريم لبلدكم الصديق ولكم شخصيا . كما أنه دليل على الثقة في قدرتكم على تيسير أعمال دورتنا هذه بكفاءة وحكمة كفيلتين بانجاحها .

ويسعدني كذلك أن أتوجه إلى سلفكم ، سعادة السيد جوزيف غاربا ، بالتحية على ادارته لأعمال الدورة الرابعة والاربعين بكفاءة ومقدرة عاليتين .

وأود أن أشيد بجهود الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وسعيه المتواصل لخدمة قضية السلام . وأشير في هذا المجال إلى تقريره القيم عن أعمال المنظمة التي حققت خلال العام الماضي ، تحت قيادته ، إنجازات هامة في عدة مناطق وعلى مختلف الاصعدة . إننا نتطلع إلى استمرار التعاون معه وتقديم ما يمكننا لدعم قدرته على القيام بمهامه النبيلة .

لقد واجهت بلادي خلال العقود الماضية ظروفا إقليمية بالغة التعقيد كانت في مجملها نتاجا للحالة الدولية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الاولى . ولئن كانت تلك الظروف قد وضعت أعباء كبرى علينا ، كدولة صغيرة ، فإنها لم تحل دون إرساء فلسفة الحكم في الاردن على أسس تواثم بين تراثنا القومي والديني والحضاري وبين تطلعنا إلى الانفتاح على البشرية والتفاعل معها في هذا العالم الذي تشكل الشرعية القانونية الدولية الضمان لاستمراره وتقدمه .

لقد قام الاردن عام ١٩٤٥ ، بالمشاركة مع الدول العربية الست الاخرى المستقلة آنذاك بتأسيس جامعة الدول العربية التي كانت أول منظمة إقليمية نشأت قبيل قيام الامم المتحدة والتزمت بأبرز مبادئها السامية . وتعامل الاردن بأكبر قدر ممكن من

الاعتدال والواقعية مع مختلف الازمات والقضايا والتيارات التي مرت بها المنطقة ، وذلك انسجاما مع طبيعة تكوينه الذاتي ، القائمة على سيادة القانون والمشاركة الديمقراطية . وقد نجح ، رغم الاضطراب الاقليمي المستمر من حوله ، في بناء مجتمع يتصف بالانفتاح والتطور المستمرين ، ويقوم على التسامح والحوار الهادئ . وشارك الشعب الاردني في عملية البناء من خلال ممارسته المسؤولة للديمقراطية التي لم تعطلها سوى الظروف الناشئة بعد حرب حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ . واليوم وفي أعقاب قرار الاردن فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية المحتلة ، انسجاما مع الرغبة الفلسطينية والعربية ، عاد البرلمان ليمارس عمله في أجواء من الانفتاح والديمقراطية التامة ، التي نحرص على صونها وتطورها لتصل إلى مستوى عال من النضوج وتترسخ لتشمل كافة نواحي الحياة في مجتمعنا .

وجاء هذا التطور في وقت نشهد فيه توجها عالميا شاملا ومميزا نحو الديمقراطية جسدته التحولات الاخيرة في أوروبا الشرقية ، التي كانت تعبيرا عن تطلع مختلف الامم إلى التمتع بحريتها والسير قدما في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أوطانها . وإذ نتطلع إلى نجاح تجربتنا الديمقراطية فإننا نأمل أن تتعزز أجواء الحرية والمشاركة الشعبية في مختلف أنحاء العالم ، لتشمل كافة الدول والشعوب التواقة إلى ممارسة حقها في تسيير شؤونها بعيدا عن أجواء الضغط والتبعية والهيمنة.

لقد أدت الأزمات المتتالية ، التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط خلال العقود الماضية ، إلى إعاقة تطور هذا الجزء الحيوي من العالم بالرغم من توفر الثروات فيه ، مما نتج عنه تراكم الشعور بالإحباط والمرارة لدى شعوبه . كما أن الفشل في إيجاد الحلول الشاملة والدائمة لتلك الأزمات ، أدى إلى خلق حالة توتر مستمرة في المنطقة رافقها جو نفسي عام ملؤه الاحساس بالغبن وبالاستهداف ، مما أضاف أبعادا خطيرة إلى التعقيدات الاجتماعية - الاقتصادية ، وجعل المنطقة بأسرها أرضا خصبة لمختلف أشكال التطرف . إن مواجهة هذه الحالة تتطلب في المقام الأول ، الاقرار بحق شعوب هذه المنطقة بحياة حرة كريمة ، الأمر الذي يستوجب بذل الجهود الجدية لايجاد مناخ مناسب يستند إلى شمولية حقوق الانسان وعالميتها وإلى الالتزام بالشرعية الدولية المتمثلة بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

وبرغم الظلم والإحباط اللذين تعاني منهما شعوب منطقة الشرق الأوسط ، فإنها تبقى أكثر توقا إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وتقويته في كافة المجالات ، خاصة فيما يتعلق بصنع السلام والمحافظة عليه . ولقد أعطى انتهاء الحرب الباردة آمالا بأن يؤدي غياب التنافس بين القوتين العظميين إلى أن تصب كافة الجهود ضمن إطار الأمم المتحدة . إلا أن هناك بوادر تشير إلى أن بعض القوى قد تتعامل مع التطورات الايجابية الأخيرة بروح الانتصار وترى فيها مجالا لزيادة مكاسبها الذاتية عن طريق محاولة فرض ارادتها على غيرها من الدول . ولئن كانت منطقتنا وشعوبها قد دفعت ثمنا فادحا للصراع الدولي خلال فترة الحرب الباردة ، فإنها تتطلع إلى أن يؤدي انتهاؤها إلى وقف الاستقطاب نهائيا ، وإلى التخلص تماما من محاولات الهيمنة والاستغلال ، بشكل يعمم منافع الانفراج الدولي على البشرية جمعاء ، ويؤدي إلى سيادة مبادئ القانون والعدالة والمساواة .

تعيش منطقتنا والعالم أجمع هذه الأيام ، حالة من التوتر الشديد نتيجة للأزمة في الخليج . وقد دعا الأردن إلى ، وعمل على ، تسوية هذه الأزمة بصورة تنسجم مع مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية ، وتحول دون استمرار الانحدار نحو التفجير

العسكري الذي يهدد أمن المنطقة ويضعها في مواجهة كارثة أكيدة ، ويؤثر على الامن والسلم الدوليين .

وانطلاقا من الاحساس بالخطر المحدق بالمنطقة وشعوبها بذل جلالة الملك الحسين ، منذ الساعات الأولى لاندلاع الأزمة . وما يزال يبذل ، بالتعاون مع قادة عرب آخرين ، جهودا مخلصة وجادة لايجاد تسوية سلمية للنزاع .

إن الاردن ، كدولة متحضرة تحترم التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة ، لا يمكن أن يقر اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بين الدول ، أو أن يقبل احتلال أراضي الغير ، أو يؤيد أو يعترف بأي تغييرات سكانية أو سياسية ناجمة عن حرب في منطقتنا أو في أي مكان من العالم . وعليه فإن الاردن لم يعترف بقرار ضم الكويت . ودعا ويدعو إلى إعادة الشرعية إلى هذا البلد العربي ، من خلال الانسحاب منه ، ومن ثم إيجاد حل دائم للخلافات بين العراق والكويت ضمن الاطار العربي .

إنه لمن المؤسف أن نرى أن الجهود التي بذلت لحل الأزمة في بدايتها ، ضمن إطارها الاقليمي ، لم تعط الفرصة ولا الدعم الكافيين ، بل كان هناك من عمل على تعطيلها مما أدى إلى تسارع تردي الأوضاع بصورة قادت إلى التصعيد المتبادل الذي زاد في تصلب المواقف ، ووضع المنطقة برمتها أمام احتمالات قاتمة . وإننا وبعد مضي أسابيع عديدة على بداية الأزمة ، أكثر قناعة اليوم بأن حلها إنما يتأتى من خلال جهود جدية ومخلصة من قبل الدول العربية يجب أن يتوفر لها الدعم والمساندة الدولية بهدف تجنب الكارثة ، التي لن تقتصر آثارها المدمرة على طرف دون آخر .

وهذا لا يعني ، بأي حال ، أننا نرى تناقضا بين ما ندعو اليه نحن وغيرنا من الدول العربية وسواها ، من ضرورة إيجاد تسوية ضمن الاطار العربي ، وبين ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي - ونحن جزء منه - من جهد ضمن إطار الامم المتحدة ووفق ميثاقها . إذ نفترض أن هذين الجهدين يجب أن يكمل ويسهل أحدهما الآخر .

إن كوننا نعيش في منطقة الشرق الأوسط ، يجعلنا أكثر تحسسا لمخاطر احتمال انفجار الوضع فيها . وذلك في ضوء ما نعتقد بوجوده من أسلحة الدمار الشامل ، سواء

ما هو بحوزة أطراف إقليمية ، أو ما جاء ضمن الحشودات العسكرية الأجنبية الضخمة المستمرة منذ بدء الأزمة ، مما يشكل حافزا اضافيا لنا لعدم التردد في بذل الجهود لانقاذ شعوب هذه المنطقة ، والاجيال القادمة ، من خطر الصدام المسلح ، الذي إن وقع فلا بد أن يأخذ أبعادا لا يمكن تصورها . وإننا لنأمل أن يقدر الجميع أننا لا نتخذ موقفنا من هذه الأزمة وتشعباتها الخطيرة ، بدافع إرضاء هذه الجهة أو تلك ، وإنما انسجاما مع إيماننا بمبادئنا ، ومع إصرارنا على الحفاظ على أمن وسلامة دول وشعوب المنطقة . ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نسجل استغرابنا لردود الفعل المتشنجة التي نسمع بها ونشعر بآثارها نتيجة لموقفنا المبدئي برفض احتلال أراضي الغير بالقوة ، في نفس الوقت الذي نتابع فيه العمل لايجاد حل سلمي مشرف لهذه الأزمة التي نعيش نتائجها السلبية الحادة مباشرة ، بصورة لا تسمح لنا بتجاهلها أو بالوقوف منها موقف اللامبالاة .

إن التزامنا بقرارات مجلس الامن أمر يفرضه الميثاق ، ولا يمكن أن نتصرف ازاءه بانتقائية أو موسمية . وقد أعلن الاردن عن تقيُّده بقرارات المجلس الاخيرة بخصوص الازمة ، ومن هنا جاء تطبيقه لقرار مجلس الامن بفرض العقوبات على العراق ، رغم الآثار المدمرة التي تلحق اقتصادنا الوطني والتي تهدد الاردن حاضرا ومستقبلا في جميع نواحي الحياة .

لقد كنا أول الدول التي تقدمت بطلب التشاور مع مجلس الامن بخصوص المشاكل الاقتصادية الخاصة التي ستنشأ نتيجة لالتزامنا بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) وذلك بموجب المادة ٥٠ من الميثاق . ومن المؤسف أن نلاحظ أن البعض يود أن يستخدم ذلك كوسيلة لممارسة الضغوط علينا ، ودفعنا إلى تأييد مواقف وسياسات نعتقد أنها ستجلب الدمار على المنطقة .

إننا نأمل أن يقدر المجتمع الدولي الصعوبات الاقتصادية الكبرى التي يتعرض لها اقتصادنا نتيجة للازمة ، فبالاضافة إلى الاعباء المترتبة على التزامنا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، بدأنا نعاني من أوضاع متفاقمة نتيجة بروز مشاكل انسانية لحقت الاردنيين العاملين في الكويت وأماكن أخرى ، الذين فقدوا كل ما يملكون ، وأخذوا يعودون إلينا بأعداد كبيرة .

كما أن الاردن يواجه تدفق مئات الالاف من الاشخاص من جنسيات أخرى قادمين من العراق والكويت . إن مساعدة هذه الاعداد الهائلة ترتب أعباء كبيرة جدا لا يستطيع اقتصادنا تحمُّلها . ومن المؤسف أن كل ذلك يحدث في الوقت الذي نواجه فيه حالة اقرب ما تكون إلى حالة الحصار .

ولا يجد الاردن ، إزاء الازمة ، ومجمل آثارها ، أي خيار آخر أمامه سوى الاستمرار في بذل مساعيه مع غيره من الدول العربية وسواها للحيلولة دون وقوع الصدام العسكري ، تمهيدا لخلق الاجواء المواتية للشروع في إيجاد حل دائم للازمة يكفل مصالح كافة الاطراف ، ويمكنها من تحمُّل مسؤولياتها تجاه المنطقة وثرواتها ، التي نقر بأهميتها للحضارة الانسانية ، بصورة تؤمِّن تحقيق وصون الامن فيها ، بعيدا عن كافة صيغ وذرائع الوجود الخارجي . ونود أن نؤكد على ضرورة أن تكون المشاركة

العربية المخلصة الموضوعية وغير المنحازة ، جزءا لا يتجزأ من اي حل تقدمه الامم المتحدة لهذه الازمة ، لاننا نعتقد جازمين انه لن تُكتب لاي حل مفروض من الخارج اية فرصة للنجاح .

اما على الجانب الآخر من منطقة الشرق الاوسط ، ورغم مضي ثلاثة وعشرين عاما على صدور قرار آخر عن مجلس الامن الدولي ، هو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والذي لا يزال دون تنفيذ ، فإن اسرائيل تستمر حتى اليوم في احتلال الاراضي التي طالبها مجلس الامن بالانسحاب منها . ولا يزال الشعب الفلسطيني يعيش تحت أقسى أنواع الاستعمار رغم صدور قرارات عديدة عن مجلس الامن خلال السنوات الماضية حول مختلف أوجه ذلك الاستعمار ، سواء ما يتعلق منها بضم القدس العربية أو مرتفعات الجولان السورية ، أو باقامة المستعمرات على الاراضي الفلسطينية ، أو بالاجراءات القمعية بما فيها إبعاد الفلسطينيين عن أرضهم كجزء من مخطط تفريغها منهم . إلا أن أيا من تلك القرارات لم ير سبيلا إلى التنفيذ ، حيث وجدت اسرائيل من يساعدها ، ليس فقط على عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن ، وإنما على إعاقة عمل المجلس وشل قدرته على اتخاذ القرارات ، حتى بات من الصعوبة مجرد عقد المجلس لبحث الحالة في الاراضي المحتلة .

وقد شجع ذلك اسرائيل على مواصلة السير في مخططاتها الاستعمارية التي لم تعد شعاراتها وطروحاتها مقتصرة على فئات متطرفة أو هامشية ، بل أصبحت بمثابة السياسة الرسمية المعلنة للحكومة الاسرائيلية . وقد جاء في الخطوط العامة التي تشكل برنامج الحكومة الاسرائيلية الحالية ، والتي أعلنت في شهر حزيران/يونيه من هذا العام :

"إن الحق الابدي للشعب اليهودي في أرض اسرائيل غير قابل للنقاش ، وأنه جزء من حقه في الامن والسلام" .

وإذا ما استذكرنا أن تعريف ما يسمى "أرض اسرائيل" يشمل ، على الاقل ، دولة اسرائيل والاراضي الفلسطينية التي احتُلت عام ١٩٦٧ ، فإنه يبدو واضحا أن اسرائيل قد ألغت الاساس الذي قامت عليه جهود السلام خلال العقدين الماضيين ، وتحديدا معادلة إعادة الاراضي المحتلة مقابل السلام .

كما أن اسرائيل قد رأت في التطورات الدولية الاخيرة مجالا لتمكينها من إجراء تغيير ديموغرافي شامل ونهائي في الأراضي المحتلة ، وذلك من خلال حصر الخيارات أمام المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي وضمان توجههم فقط إلى اسرائيل تمهيدا لإسكانهم في الأراضي المحتلة عندما تحين الظروف المناسبة . ويجب ألا يغيب عن الاذهان ما سبق أن أعلنه رئيس حكومة اسرائيل ، السيد اسحق شامير ، من أن "الهجرة أمر كبير يتطلب قيام اسرائيل كبيرة" .

إننا نعي أن حرية الهجرة من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية قد جاءت نتيجة تطورات داخلية في تلك المجتمعات ، إلا أننا يجب ألا نغفل الضغوط والجهود المستمرة التي بذلتها اسرائيل ومؤيدوها لضمان توجُّه المهاجرين اليها ، كونهم أداة رئيسية في استكمال تنفيذ مخططاتها التوسعية .

ورغم ترحيبنا بالتطورات الايجابية الاخيرة في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ، فإننا نرى في تحميل الشعب الفلسطيني نتائج الهجرة إلى أرضه ظلما تاريخيا جديدا يلحق به بصورة تتناقض حتى والنصوص والمواثيق التي تستند اليها ممارسة حق الهجرة ، وأبرزها إعلان هلسنكي والاتفاقات التي تفرعت عنه ، والتي تتضمن حق الانسان في مغادرة بلده والعودة اليها . وانه لأمر منطقي أن يتساءل الفلسطيني عن شرعية هجرة مواطني الدول الاخرى إلى أرضه ، في الوقت الذي يُطرد هو منها ولا يُسمح له بالعودة اليها .

إن استمرار هذه الهجرة ، في غياب تسوية سلمية شاملة ودائمة للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي - الاسرائيلي ، يشكل انتهاكا لحقوق الشعب الفلسطيني في ارض وطنه وتهديدا للامن الوطني للدول المحيطة . إذ أن ذلك سيشجع في النهاية الاوساط الحاكمة في اسرائيل على إخلاء المناطق المحتلة من سكانها الاصليين ، لإحلال الاعداد الكبيرة من المهاجرين مكانهم ، خاصة وان المصادر الطبيعية المحدودة في المنطقة قد تضع قيودا حقيقية على قدرتها على الاستيعاب ، مما يزيد من احتمال قيام اسرائيل بتنفيذ خطة الطرد الجماعي للفلسطينيين من أرضهم .

لقد اثبت الشعب الفلسطيني منذ بروز مأساته الوطنية استحالة تخلّيه عن حقوقه الوطنية المشروعة . واستمر هذا الشعب في مواجهة آلة القمع الاسرائيلية ، وتقديم التضحيات المستمرة للوصول إلى هدفه في تقرير مصيره ونَيل استقلاله الوطني على أرضه ، أسوة بكافة الشعوب . وقد بلغ النضال الفلسطيني ذروته في السنوات الثلاث الماضية ، من خلال انتفاضة شعبية مستمرة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، التي كشف التعامل معها عن الوجه الحقيقي لدولة اسرائيل ، وعرّى ادعاءاتها بالديمقراطية وباحترام حقوق الانسان . كما اثبت أن منطق القوة والرغبة في التوسع هو الذي يسيّر العقلية الاسرائيلية ، التي مازالت تعتبر الانتفاضة قضية أمنية ، ولا تعترف بكونها قضية سياسية تمثل ثورة شعب يطمح إلى الاستقلال ، عليها الاعتراف به والجلوس معه لايجاد التسوية السياسية المناسبة . ويجري هذا في الوقت الذي بات فيه الاحتلال الاسرائيلي يشكل حالة استعمارية شاذة ، تقف ضد حركة التاريخ ، في هذه الحقبة التي تشهد نهاية ظاهرة الاستعمار ، والتي تزدهر فيها اجواء التحرر والديمقراطية في انحاء العالم .

وإنه لمن المؤسف ان تكون عملية السلام في الشرق الاوسط ، قد شهدت حالة من الجمود التام حتى قبل انفجار ازمة الخليج . علما بان اسرائيل واوساطاً مؤيدة لها تراهن على استمرار هذه الازمة لتحقيق فوائد من ابرزها تراجع الاهتمام بإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية . ومن الملاحظ ان اسرائيل وتلك الاوساط المؤيدة لها هي من اكثر الاطراف حماسا للمواجهة العسكرية ، حيث تدعو اليها لإنهاء ازمة الخليج .

لقد كشفت تلك الأزمة عما يمكن أن يؤدي اليه استمرار تردي الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط من أخطار ذات آثار مدمرة تتجاوز حدودها بكثير . وعليه فإن الحاجة تبدو ملحّة اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى تنفيذ قرارات مجلس الامن التي تشكل الاساس القانوني والسياسي لاية تسوية سلمية في المنطقة . حيث أجمع العالم ، بصورة شبه تامة ، على أن السبيل المناسب لتحقيق تلك التسوية بصورة مشرفة ودائمة ، هو من خلال مؤتمر دولي للسلام ، تشارك فيه أطراف النزاع والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ، خاصة وأنه يفترض أن حالة الوفاق الدولي قد أخرجت هذه الفكرة من حيز التنافس بين القوتين العظميين .

لقد أثبتت التطورات الاخيرة أن السلام لن يعمّ هذا العالم بمجرد إنهاء الصراع بين القوتين العظميين وتحقيق الوفاق بينهما . كما أثبتت أن الازمات التي تبقى بدون حل لن تختفي من تلقاء نفسها مع مرور الوقت ، بل انها تزداد خطورة وتعقيدا . وأكدت كذلك أن استعمال معايير سياسية وقانونية وأخلاقية ، مزدوجة او متناقضة ، لا يخدم قضية السلام والعدل في هذا العالم .

إن منطقتنا أحوج ما تكون اليوم إلى المعيار الموحد الذي ينظم العلاقات بين دولها تحت مظلة الشرعية الدولية ، بعيدا عن الانتقائية ، لجعل حركة هذه المنطقة منسجمة مع التطورات الإيجابية في عالمنا ، لا مناقضة لها . وفي هذا السياق فإننا نرى في مقترحات فخامة الرئيس فرانسوا ميتران في كلمته من على هذا المنبر قبل يومين ، وفي المقترح السوفياتي بعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة ، أفكارا جديرة بالدراسة بكل عناية . وسنبقى في الاردن ، وكما كنا دائما ، على استعداد تام للتعاون مع الامم المتحدة ومع أصدقائنا للعمل على التوصل إلى حل سلمي لمشاكل المنطقة لتنعم دولها وشعوبها بعد كل معاناتها ، بالعيش بحرية وكرامة ، ولتستطيع تقرير مستقبلها والمساهمة في إقامة نظام دولي جديد ، على أسس من المساواة والمشاركة ، ليكون السلام رديفا للعدل ، حيث لا يمكن لاحدهما أن يسود دون الآخر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠